

الأخلاق: للخير والسعادة

الأخلاق : منظومة قيم و الحكم على الأفعال و الأستخدام انطلاقا من ثنائية الخير والشر

إشكالية أساس الحكم الأخلاقي : هل أن معيار أخلاقية الفعل نسبي؟ أم أنه يوجد معيار

كوني يحدّد الأخلاقية؟

مشكل العلاقة بين البرغماتي والإيتيقي : الوجود الإنساني يتضمن توترا بين عائته هذا الوجود

(طلب السعادة) وبين تدخل الأنطولوجي والإيتيقي في الوجود الإنساني : وجود الإنسان يتميز

عن وجود سائر الموجودات بأنه وجود تدبّره قيم أخلاقية

← يتضمن هذا التوتّر إذا إشكالية العلاقة بين مفهومي الخير والسعادة : هل يوجد تعارض

بين مفهوم السعادة والخير في دلالة الأخلاقية؟ وإن كان هذا التعارض ظاهريا، فما هي الشروط

التي تضمن أن يكون طلب السعادة متناغما مع ضرورة احترام الخير في دلالة الأخلاقية؟

القيم الأخلاقية : التسليم بقيمة هذه القيم : هذه المسئلة المهمّة يمكن مُساءلتها نقديا :

هل أن كل قيمة أخلاقية هي قيمة فعلية؟

إيتيقا السعادة :

الإيتيقا تعني فنّ الوجود، وهو فنّ يُراهن على تحقيق مطلب السعادة

← مفهوم الإيتيقا يتضمن مفهوم السعادة

الإشكالية التي نطرحها الإيتيقا : أي نمط من الوجود يضمن تحقيق مطلب السعادة؟ كيف نكون

سعيدا؟ هل تقتضي السعادة تحقيق اللذة وإرضاء حاجات الإنسان المادية؟ أم أننا تقتضي وجودا

عقلانيا يُجسّد الفضيلة والحكمة؟

السعادة بماهي امتلاك :

ماذا يجب أن يكون لي حتى أصبح سعيدا؟

← تحديد نقدي مادي للسعادة : السعادة تتحدّد انطلاقا من الغياب لانطلاقا من الوجود و السعادة

تتحدّد انطلاقا من امتلاك ما ليس لنا. ما يترتب عن هذا التعيد للسعادة :

نسبية فكرة السعادة : كل فرد يحدّد سعادته الخاصة انطلاقا مما يفقد إليه.

فالمريض يرى سعادة في الصحة والسلم، والفقير في المال والثروة.



استحالة تحقق السعادة : مانزوب فيه ويعتقد أنه يحقق سعادتنا يفقد قيمته

بمجرد تحقيقه ، فإشباع الرغبة يُلغي قيمة الموعود فيه .

• حصر مطالب السعادة في المتطلبات المادية يُمكن أن يتضمن تهديدا للأخلاقية ، أي يمكن أن يجعلنا نبني القاعدة التي تعتبر أن الغاية تبرر الوسيلة ، مما ينتج عنه تعارض مفهوم السعادة مع مفهوم الخير في دلائل الأخلاقية

السعادة بما هي تجسيد للوجود العقلاني الأخلاقي :

ارتباط مفهوم السعادة بمفهوم الكينونة :

← تغير في طريقة التساؤل عن شروط تحقق السعادة : كيف يجب أن نكون حتى نكون سعيدا؟

← رهان هذا التساؤل : • عقلانية فترة السعادة

• تجاوز نسبة السعادة في التجارب الشخصية وارتباطه بمطلب

السعادة نحو ما هو كوني

• حل التعارض بين مفهوم السعادة والخير في دلائل الأخلاقية

محاولات عقلية فترة السعادة :

• المحاولة الأرسطية :

السعادة : الخير الأسمى ، أي الخير الذي يُطلب لذاته ، لا لغاية أخرى

← السعادة هي الغاية القصوى التي لا يمكن أن تكون وسيلة لأي غاية أخرى

شروط تحقق السعادة :

• شروط أساسية إتيقني : الفضيلة ، التي ترتبط بالوجود العقلاني المجسد للحكمة والاعتدال والوسطية

• شروط ثانوية عقلية : شروط مادية

← السعادة بالمعنى الأرسطي تتجاوز نسبة المقاصد المادية لكي ترتبط بالفضيلة ،

بما هي من ناحية الوجود العقلاني ومن ناحية أخرى الوجود المجسد للأخلاقية

• المحاولة الرواقية :

التساؤل عن مصادر الشقاء : يرجع إلى عدم التوافق بين إرادة الإنسان ونظام الوجود :

الشقاء لا ينتج عن الأشياء أو الأحداث بل عن عدم توافقها مع إرادتنا

← السعادة تقضي التوافق بين إرادة الإنسان ونظام الوجود : « العيش في توافق مع الطبيعة »

شروط تحقيق هذا التوافق :

• الأشياء التي أمرها بئسنا : إذا لم تتوافق مع إرادتنا ، فبإمكاننا تغييرها في اتجاه تحقيق

هذا التوافق المنشود



• الاشياء التي ليس لنا عليها سلطان : عندما يتغير علينا تغيير العالم فإنه يدعو إلى أن
يؤثر ذاته حتى تتوافق مع العالم، أي أن يتغير طريقته في تأويل العالم

← السعادة بهذا المعنى إذا لا ترتبط إذا بحاجياتنا المادية بقدر ما ترتبط بعقلنة
ووجودنا أي عقلنة علاقتنا بالعالم

• المحاولة الأبيقورية :

« اللذة هي بداية الحياة السعيدة ومنتهاها »

• ربط مفهوم السعادة بثباتية اللذة والألم : خاصية مشتركة بين كل الثباتات الحية ؛
التفوق من الألم والسعي إلى تحقيق اللذة

← السعادة : غياب كل مهادس الألم - تحقيق لذة دائمة

• إذا كان مفهوم اللذة يُحيل إلى البعد الغريزي في الإنسان ، فكيف يمكن تنزيل التصور
الأبيقوري للسعادة في إطار محاولات عقلنتها ؟

← يتجاوز « أبيقور » هذا الإحراج عبر التدقيقات التالية :

• مفهوم اللذة لا ينحصر في البعد الجسدي الغريزي ، فاللذة ترتبط بالمجال العقلي المعرفي
الأخلاقي ، مما يعني أنها ترتبط بغياب الاضطراب في الجسد والنفس
• تحقيق اللذة لا يجب أن يتعارض مع مقتضيات الوجود الأخلاقي ، لذلك اعتبر أنه
لا يعني باللذة لذة الفساق

• إخضاع ثباتية اللذة والألم إلى الحساب العقلي الذي يقتضي أن نتجنب اللذة التي
تكون مهادس ألم ، وأن نتحمل الألم الذي يكون مهادس لذة

← ما هو مشترك بين هذه المحاولات الفلسفية :

• تجاوز ربط فكرة السعادة بفكرة الامتلاك ، أي بفكرة إرضاء الحاجات المادية
• ربط السعادة بوجود عقلاني يجسد الحكمة والفهولة ، فالوجود الأخلاقي هو وإن شرط إمكان
تحقق السعادة

من أين يتقاسم السعادة إلى أخلاق الواجب ؟

نقد أين يتقاسم السعادة :

• التساؤل عن إمكانية تحقق مطلب السعادة :

كيف نكون سعيدا ؟ : مسأله منهجية و تحقيق السعادة ممكن

هل السعادة ممكنة ؟ : الشك في المسأله المنهجية التي انبثت عليها أين يتقاسم السعادة



• التساؤل عن مشروعية ربط الأخلاقية بمطلب السعادة ؟ هل يجوز اعتبار الأخلاق مجرد

وسيلة لتحقيق غاية السعادة ؟

• التساؤل عن حدود تحقق مطلب السعادة ؟

السعادة عند "كانت" ترتبط بالرغبة والتخيّل لا بالعقل ، فهي ما نرغب فيه ، وهي نوع من

الكمال التي نتخيّلها دون أن نكون قادرين على تجسيده فعلياً في الواقع

« فرويد » : « لم يدخل في حكمة الخلق أن يكون الإنسان سعيداً »

• استخالة السعادة ليست استخالة عريضة بل هي مرتبطة بنظام الوجود ، أي بعلاقة الإنسان

بذاته وبالعلم ، لذلك يُرجع " فرويد " هذه الاستخالة إلى توتر ثلاثي الأبعاد :

• توتر في علاقة الإنسان بجسده : المرض / التعب و مختلف اضطرابات الجسد وحتيية

فإنه يعيق إمكانية تحقيق السعادة

• توتر في علاقة الإنسان بالطبيعة : علاقة الإنسان بقوى الطبيعة قائمة على الصراع وعلى

إرادة التحكم ، التي هي مصدر شقاء ومعداة إنسانية

• توتر في علاقة الإنسان بالحضارة : يعتبر فرويد أن الحضارة تقوم على الكبت والإخضاع

الدائم للغرائز لذلك فهي تتعارض مع مبدأ اللذة الذي يحكم الـ"هو"

← ما يمكن تحقيقه عبر نظر الوجود الإنساني إذا ليس السعادة بل نقلها من مصادر الشقاء

• السعادة والرفاه : تنبني المجتمعات الاستغلالية المعاصر على نوع من الخلط المقهور

بين مفهوم السعادة ومفهوم الرفاه ، إذ يفتح إيهام البشر أن تحقيق الرفاه يضمن تحقيق

السعادة ، ففكرة السعادة إذن أصبحت تُوظف توظيفاً اقتصادياً (خلق حاجات متناهية

واجعل البشر يسجلون ثقافة استغلالية تخلق الحاجات أكثر مما ترضيها . إن هذا التداخل

بين السعادة والرفاه يبقى من فكرة السعادة كإشارة أو مرجعية أخلاقية

مشروعية ربط الأخلاقية بمطلب السعادة و

اعتبار الأخلاق وسيلة لتحقيق السعادة يتضمن تصورا غائيا نفعيا للأخلاق و أخلاقية راقية
← عندما تكون الأخلاق مجرد وسيلة لتحقيق غاية نفعية فإنها تكون أخلاقا راقية ، إذ أنها
لا تحسد احترامها فعليا للأخلاق ، فكل تصور غائبي للأخلاق يفسد الأخلاقية ، والتاجر الذي لا يفتش
في تجارته من أجل جلب الحرفاء أي من أجل مقاصد نفعية يُوهم بأن مظهر سلوكه يبدو
أخلاقيا ، إلا أن المبدأ المعدد لهذا السلوك ليس أخلاقيا

← **العقل الأخلاقي** و عقل يبحث احترام الواجب الأخلاقي و فكرة الواجب

العقل البرهمني و عقل يبحثه إقناع تحقيق المنفعة أو تجنب الضرر و مطلب السعادة

← تحقيق الأخلاقية يقتضي القطع مع العقل البرهمني ، أي يقتضي تجاوز ربط الأخلاق بمطلب
السعادة وإعادة تنزيلها في إطار إشكالية الواجب

الأخلاق وفكرة الواجب و

الأساس الميتافيزيقي لفكرة الواجب و

« كانت » و « من كل ما يمكن أن يوجد في العالم أو حتى خارج العالم ، ليس هناك ما

يمكن اعتباره خيرا ، دون تحفة ، سوى الإرادة الخيرة »

← عارحده أخلاقية الفعل ليس مظهر ولا عينه بل المبدأ الذي يتأسس عليه ، فأخلاقية

الفعل لا يرتددها ما يمكن أن نراه بل ما لا يمكننا رؤيته و الإرادة الخيرة و هي إرادة الفعل عن

إحترام للواجب

← **الفعل المطابق للواجب** و عندما يكون الفعل مضمونا بمقاصد نفعية فإنه يمكن أن

يتطابق مع الواجب دون أن يحسد احترامها فعليا للواجب

← **الفعل عن احترام للواجب** و لكي يكون الفعل أخلاقيا ، لا يمكن أن يتطابق مع الواجب

بل يجب في نفس الوقت أن يُنجز عن احترام للواجب

مثال و التاجر الذي لا يفتش في تجارته من أجل جلب الحرفاء أو خوفا من المراقبة

الإقتصادية قد تصرف بصورة مطابقة للواجب دون أن يتصرف عن احترام للواجب ، لذلك

حتى وإن كان مظهر فعله يبدو أخلاقيا فإن مبدأه لا يتأسس على احترام للواجب

إشكالية و إذا كان الفعل الأخلاقي هو الذي تحده إرادة الفعل عن احترام للواجب ، فإن التساؤل

الذي يقتضيه فهم هذا الإقرار و ماذا نعني بالواجب ، وما الذي يجعله جديرا بالاحترام ؟



الواجب : أوامر شرطية : الأوامر التي تكون مشروطة بتحقق صفة "أفعل لكي تحصل"

أو تجب صر "كن خيرا لكي تتجنب العقاب الإلهي"

← الأوامر الشرطية بما أنها مشروطة بنتائج المنفعة والضرر فإنها لا تجسد

احترام الواجب، لذا فهي لا تعد المعنى الحقيقي للواجب الأخلاقي

أمر قطعي : لا يكون مشروطا بمتغير نفعي، بل يكون محسدا له ضرورة احترام

الواجب في حد ذاته.

← يحدد "كانت" الواجب الأخلاقي على أنه أمر قطعي يمليه العقل على الإرادة.

الواجب الأخلاقي عند "كانت" يعد التزاما وليس إلزاما، لذلك لا يكون احترام الواجب الأخلاقي مناقضا للحرية بل محسدا لها.

← احترام الواجب هو احترام للعقل، فما يجعل الواجب حديرا بالاحترام هو أنه يجب

ما هو عقلائي في الانسان، فاحترام الواجب هو احترام للعقل وهو احترام للإنسانية.

هذا البعد الإنساني للواجب الأخلاقي هو الذي جعل "كانت" يُعبر عنه من خلال مبدأ

كوني : "تصرف بشكل يجعلك تعامل الإنسانية في تنحك في شخص الآخرين رعاية"

لأنه خير وسيلة

المقاربة السوسيولوجية لمسألة الواجب :

← المقاربة الميتافيزيقية : مقاربة تبحث في أساس الواجب

الأساس الميتافيزيقي : المبدأ المتعالى عن عالم التجربة، أي العالم المائي المعلوم بالمفاهيم المائبة النفعية

← المقاربة السوسيولوجية : تبحث في أصل الواجب

المقاربة السوسيولوجية للواجب تتجاوز البحث الميتافيزيقي في مبدأ كوني مجرد

لكي تتقصى أصل الواجب في نظام العلاقات الاجتماعية، فالأخلاق من منظور علم

الاجتماع ظاهرة اجتماعية تُفسر كما تُفسر الظواهر الطبيعية رأي بالاستناد إلى

فكرة السببية، أي إرجاع الظاهرة إلى أسبابها

← انطلاقا من هذه المقاربة السوسيولوجية اعتبر "أن الواجب الأخلاقي"

ليس مبدأ عقليا يمليه العقل على الإرادة بقدر ما هو سلطة يملها الصمير الاجتماعي

على الصمير الفردي



الأفلاق والمنفعة 8

الإشكالية : إلى أي حد يجوز الإقرار بوجود تعارض بين النفعي والأخلاقي ؟ أي هل تقتضي الأخلاقية التعالي عن كل عائية نفعية أم أنه من الممكن تجاوز التعارض الظاهري بين النفعي والأخلاقي ؟ وإن كان تجاوز هذا التعارض ممكناً ، فأي شروط يجب أن تتوفر فيها فكرة المنفعة حتى لا تتعارض مع مقتضيات الوجود الأخلاقي

• **في صيررات القول بالتعارض بين النفعي والأخلاقي** : الواجب الأخلاقي كواحد "كانت" :

الواجب باعتباره أمراً قطعياً هو واجب لا يتخلف مقلد نفعية

← الأوامر الشرطية : وأمر مشروطة بمقاصد نفعية تجعلنا في إطار أخلاقية رافعة ، وهي تجسد فكرة التوافق مع الواجب دون أن تجسد فكرة احترام الواجب لذلك كأنها لأخلاقية حتى وإن برت أخلاقية

← الأخلاقية كما يحددها "كانت" تقتضي إذا فصل الفعل عن كل عائية نفعية .

• **تجاوز التعارض بين النفعي والأخلاقي** : يتضح هذا النقد لعنراضين أساسيين :

• التهور " الكانتي" للواجب الأخلاقي ، عندما يفهمه من الناحية الطورية يربو عقلياً ويتناسف منطقياً ، إلا أن المشكل الذي يطرحه لا يتعلق ببنية المنفعة بل بمدى قابليته للتجسد واقعياً ، فإذا كان الواقع الإنساني محكوم بمقاصد نفعية ، وكيف يمكن تهور فعل أخلاقي متعال عن المنفعة ، ففلسفة "كانت" الأخلاقية تبقى فلسفة شكلاية أي أنها مجردة اهتقت بالجانب المنطقي وأهملت قابلية هذا التهور الواجب أن يتجسد واقعياً

• إذا كان النفعي هو خاصية للفعل الإنساني وإذا كان من غير الممكن فصل الفعل عن العايات النفعية ، فإن المشكل الذي يجب أن تطرحه الأخلاق هو كيف يمكن أن تجسد النفعي أساس الأخلاقية ، أي أي تهور للمنفعة يجعلها تجسد الأخلاقية ولا تتعارض معها

• **المنفعة** : **الكنت** : المنفعة لا تتعارض مع الأخلاقية عندما ترتبط بالمنفعة أكبر عدد ممكن من البشر البعد الكمي لا يخصص في عدد من يستفيدون من هذه المنفعة ، بل يرتبط أيضا بمدى كثافتها واستمراريتها في الزمن .

← هذا التحديد الكمي للمنفعة يجعل المنفعة الحقيقية والقرية المحسنة للإنسانية منافقة لمقتضيات الوجود الأخلاقي

← هذا التحديد الكمي للمنفعة يتهتم تراخا بين مجال الأخلاق والسياسة ، فمسؤولية الدولة هي تحقيق المصلحة العامة ، أي تحقيق خير أكبر عدد ممكن من البشر

الكيف : يجب أن نتجاوز حصر المنفعة في المتطلبات الجسدية والحسية للارتقاء
بمفهوم المنفعة إلى مستوى ماهو فكري ، أي ما يرتبط بحاجتنا الفكرية والوجدانية
وهناك إذا في المنفعة

مسألة قيمة القيم الأخلاقية :

التعامل مع القيم الأخلاقية : التسليم بهذه القيم وعدم مسألتها نقدياً

في الفكر العامي : عادة ما يهفي طابع القناسة على القيم الأخلاقية فيضجح إلى سلطتها آتياً دون
أن ينفذها أو يتسلل عن قيمتها ، فهو إذا يخشى كل انفصال عن القيم السائدة خوفاً من ردة فعل المجتمع
في الفكر الفلسفي : يعتبر " نيتشه " أن الفلاسفة رغم أنهم يربون الفكر النقدي ، فإنهم
يخشون في تعاملهم مع المسألة الخلقية نوعاً من الوثوقية اللاواعية . ففلسفة " كانت " رغم
أنها تسمى فلسفة نقدية ، فإنها لم تنقد قطعاً الأخلاق بل انتقدت بالبحث في أسسها ومبادئها
لذلك اعتبر " نيتشه " أن التأسيس التاريخي للأخلاق لم يتجاوز مستوى التبرير العقلي للقيم
المسيحية التي تربي عليها " كانت "

التعامل النقدي مع القيم الأخلاقية : تجاوز تأسيس القيم وإنشئ فكر نقدي يتسلل عن قيمته

القيم الأخلاقية ، والفيلسوف الحقيقي عند " نيتشه " لا يجب أن ينفي بتأسيس القيم بل
يجب أن يشك في قيمتها وأن يكون قادراً على إبداع قيم جديدة . إن إرادة التحرر منه هي التي
عبر عنها نيتشه : " الإنسان الحر كاش لا أخلاقي "

القيم والتاريخ

البنية فوقية : كل ما ينتمي إلى مجال الوعي (الأخلاق)

البنية التحتية : الواقع المادي التاريخي

← تنزيل القيم الأخلاقية في إطار البنية فوقية التي تعد انعكاس لوضعيات تاريخية محيطة
ينفي عند " ماركس " الاعتقاد في إطلاقية القيم الأخلاقية بماهي نتاج لوضعيات تاريخية معينة ، مما
يعني نسبية هذه القيم وقابليتها للتغير عبر الزمن ، ويعني في نفس الوقت ارتباط القيم
الأخلاقية بالتناقضات الطبيعية وصراع المصالح

← القيم الأخلاقية يمكن أن تكون مجرد أفتحة تخفي مصالح وصرع طبقي

مثال : الواجب الأخلاقي الذي يدعو الإنسان إلى أن لا يسرق يبروقية أخلاقية مطلقة . إلا أن
ظهور هذه القاعدة ارتبط تاريخياً بظهور الملكية الخاصة . ففي مجتمع نزول فيه الملكية الخاصة
لا يصبح لهذا الواجب الأخلاقي أي قيمة أو معنى



النقد الجيولوجي للأخلاق؛

• **نقد علاقتنا بالقيم الأخلاقية؛** عندما نبحث في أهل القيم وآليات توتُّرها، يمكن أن نتبين أنها ليست شيئاً آخر سوى سلطة العادات. فالأخلاق بهذا المعنى هي السلطة التي يُمارسها المعاني على الخلق بهذا المعنى تجسد الأخلاق منطق القطيع أو ما يسميه " نيتشه " بأخلاق العبيد. هذا الفكر القطيعي يُبين التمرُّ والاختلاف واللاتموضع. فصفة الأخلاق هي صفة إقصائية تُبين كل محاولة للإستقلالية. انطلاقاً من ذلك، اعتبر نيتشه أن الأخلاق تتعارض مع الحرية، فإذا كانت الحرية تقتضي الإستقلالية والتمرد فإن الأخلاق عندما تخصصها لسلطة العادات تنفي حرَّيتنا لذلك لا تتحقق الحرية إلا بالتمرد على الأخلاقية السَّخرة، ولعل ذلك ما قصده " نيتشه " عندما أقرَّ **" الإنسان الحرُّ كائن لا أخلاقي "**

• **نقد مضمون القيم؛** عندما نعود إلى الجذور السُّقراطية الأفلاطونية للفكر الأخلاقي، نتبين أن تاريخ القيم الأخلاقية انشأ على حكم مسبق عينا فيزيقي لا هوني؛ هو اعتبار الجسد والرغبة واللذة مهادر للزينة. لذلك أصبحنا نتهمر أن الأخلاقية تقتضي " إمانته الجسد ". انطلاقاً من ذلك اعتبر " نيتشه " أن الأخلاق بهذا المعنى تجسد نزعة مرضية معادية للجسد وللحياة، لذلك يدعو " نيتشه " إلى تجاوز هذه النزعة المرضية وإلى إنشاء قيم جديدة تمجِّد الجسد والقوة وتتجاوز كل تعامل تحقيري مع الجسد



الإنية والغيرية

الجسد بما هو متحد للغيرية :

- ← اعتبار الجسد " شئ " يتهمّن علاقة تماهي بين الجسد وسائر الأشياء المادية :
- ← اعتبار النفس منورّطة مع الجسد يقضي إلى وجود علاقة تفاعل بين طبيعة النفس وطبيعة الجسد .
- النفس أزليّة مصدرها عالم المثل .
- الجسد مائيّ يتنزل في إطار « عالم الكون والفساد » .
- الجسد عائق :
 - بالمعنى الأنطولوجي للكلمة : الجسد يجعل النفس سجينّة العالم المائيّ ، أي أنّه يجعلنا سجناء أحط مراتب الوجود .
- * معيّار التفاضل الأنطولوجي : ينبني على ثنائية المائيّ واللامائيّ :
 - كلّ إقتراب من المائيّ يجسّد انحطاطاً أنطولوجياً ، ممّا يعني أنّ الكمال الأنطولوجي يستوجب التخلّي عن المائيّ .
- بالمعنى الإبستمولوجي للكلمة : الجسد يعيق إدراك مطلب الحقيقة ، إذ أنّه لا يتجاوز مستوى الإدراك الحسيّ ، أي أنّه يجعلنا سجناء المظاهر الحسيّة ، فيعيقنا على إدراك الماهيات والحقائق الفعلية .
- بالمعنى الإيتيقي للكلمة : الجسد يعيق إمكانية الوجود العقلائيّ بها هو شرط إمكان تحقيق الفضيلة .
- * معيّار الكمال الأخلاقي : يرتبط بمفهوم الفضيلة التي تعني الوجود العقلائيّ التي يحرّر الفعل من سلطة الغرائز والانفعالات .
- ← تحقيق الإنية يقتضي تحرير النفس من تورّطها بالجسد ، وهذا التحرّر ، عند « أفلاطون » هو التّفلسف ، إذ يقول « التّفلسف تدرب على الموت »



• الجسد بما هو آتة (المقاربة الديكارتيّة) ؟

الكوجيطو « أنا أفكر إذن أنا موجود »

← يتضح الكوجيطو تمييزاً بين الوجود و « أهلية الوجود » ، لا يرتقي الأنا إلى مستوى

الوجود الفعلي إلا عندما يتختر، عن طريق التّفنيس من سلطة الآخرين على سلطة الأنا،

أي أنّه يتختر عن طريق الشكّ من سلطة الفكر الجاهز الذي يحثّه الرأى العلم.

← تحديد الكوجيطو للإنيّة و يقيم فصلاً بين

• التّفنيس بماهي جوهر مفكر

• الجسد بما هو جوهر « ممتدّ - étendu »

← استعملها « ديكارت كهيئة للأجساد الماديّة التي تتختر

في المكان وتتخذ هندسيّاً انطلاقة من ثلاثة أبعاد

« الطول - العرض - الارتفاع »

← يختزل الكوجيطو حقيقة الأنا في التّفنيس بماهي جوهر مفكر إذ يقول

« فعرفت من ذلك أنّي جوهر كلّ طبيعته أو ماهيّته لا تقوم إلا على الفكر »

« الأنا أي التّفنيس التي أنا بها ما أنا متخيّنة تمام التّميز عن الجسد »

إذنا كان الكوجيطو يختزل الأنا في التّفنيس بماهي جوهر مفكر، فما هو موقعه من الجسد؟

أي ماهي منزلة الجسد من خلال الكوجيطو؟

← الجسد ليس هو الأنا أو الذات، بما أنّ ماهيّة الذات تحدها التّفنيس بماهي جوهر

مفكر

← الجسد ليس « موضوعاً - objet »، رغم أنّه يتخذ كامتداد. إذ يتخذ الموضوع على ما

يوجد خارج الذات وبشكل منفصل عنها ← علاقة الذات بالموضوع هي علاقة انفصال،

وبما أنّ الأنا لا يمكن أن يفصل عن جسده، وبما أنّ الجسد يكون دائماً من جهة الأنا

لا من جهة الأشياء، فلا يمكن اعتبار علاقة الأنا بالجسد عماداً لعلاقة بسائر الموضوعات

← الموضوع يكون « مُدرّكاً »، وما يرتدّ خصوصيّة الجسد هو أنّه يمكن أن يكون

« مُدرّكاً » و « مُدرّكاً » ← الجسد شرط إدراك جميع الموضوعات

← يتخذ الجسد إذن كوسيط بين الذات والموضوعات، أي أنّه ما يربط الذات من

الفعل في الموضوعات ← تحديد الجسد كوسيط بين الذات والموضوعات هو ما يشع

اعتباره ناكته، فالآلة هي كلّ وسيط تستعمله الذات في علاقتها بالموضوعات الخارجيّة



من الجسد كغيرية إلى الجسد كمحدد للإنسانية

• **حدود اعتبار الجسد غيرية**

* **قاعدة منهجية** : نقد النتيجة إنطلاقاً من نقد المبدأ

نقد المبدأ : نقد الفهم بين النفس والجسد : نقد "الرؤية الإثنائية للوجود"

فلسفة وحدة الوجود "سبينوزا" : ينقد "سبينوزا" اعتبار النفس والجسد

جوهرين منفصلين. إذ يعتبر أنّ هناك جوهرًا واحدًا، وهو "الإله"، وكلّ ما يوجد

في الكون هو تظاهرات لهذا الجوهر الوحيد ← **إعتبر أنّ النفس والجسد ليسا**

جوهرين بل مجرد صفتين

"سبينوزا" : "النفس والجسد شيء واحد، تارة نتصوره من جهة الفكر وتارة من جهة

الامتداد"

• **نقد الرؤية الأرنائية للجسد** : أي اعتبار الجسد مجرد آلة تسيّرها النفس

* **توظيف البرهنة بالخلف (Raisonnement Par l'Absurde)**

← **عندما نفترض الجسد مجرد آلة يحكمها الفكر**، فإنّ ما يجب أن ينتج

عن ذلك هو أن تكون كلّ أفعالنا واعية ومحددة من قبل الفكر، إلا أنّ وجودنا

الواقعي يتهمّن ما هو مناقض، فسلوكي "النائم الماشي" يظهر أنّ الجسد

يُنجز أفعالاً لا يمكن أن تكون بالضرورة محددة من قبل الفكر

← **عندما نفترض أنّ أفعال الجسد محددة من قبل الفكر** فإنّ ما يجب

أن يترتب عن ذلك هو أن تكون جميع أفعال البشر عقلانية، إلا أنّ ظاهرة

الندم تؤكد وجود نوع من التوتر بين أفعالنا ومفاهيمات العقل

← **البشر إذن تحكمه الرغبة والإنفعال أكثر مما يحكمه العقل**

الكوحيطو الديكارتي بالنسبة إلى "سبينوزا" يجدد ما يجب أن يكون

لا ما هو نائش ← **يعبّر عن الأنا المثالي لا الأنا الواقعي**

← **العلاقة بين الفكر والجسد عقل من أن نُختل في بعد واحد**، إذ يمكن

قلب العلاقة عبر إظهار إمكانية كون الفكر آلة للجسد. فالرغبة تعدّ الإنسان

أكثر مما يحده الفكر

تبعّة - Conséquence : تنسب فرق الحرية، فالحرية يمكن أن تكون وهما ينتج عن وعينا

بأفعالنا وعدم وعينا بالتوافيق المحددة لها.



الجسد بما هو محدّد للإنبيّة

الجسد لا يمكن أن يُفهم في إطار الفهم الذي أقامته الفلسفة الديكارتية بين الذات والموضوع .
تمثّر « مرلوبنتي » للجسد

نقد المقاربات الميتافيزيقية للجسد : نقد اعتبارو محدّد سجن للنفس أو محدّد « شيء

وضيح » أو محدّد آتة ← نقد كلّ مقارنة تقيم طبيعة بين الإنبيّة و الجسد

نقد المقاربات العلمية للجسد : نقد اختزال الجسد في مجموعة أعضاء تحمل داخلها

قوانينها الخاصة

← « مفارقة بين » الجسد الخاصّ » و « الجسد الموضوع »

الجسد الموضوع : الجسد بما هو مجموعة أعضاء وأجهزة ووظائف فيزيولوجية

وببيولوجية

الجسد الخاصّ : الجسد بما هو وجود في العالم : الجسد الخاصّ، المعيش ليس

كيانا بيولوجيا خالصا ، بل هو كيان « بيو-ثقافي » أي أنّه

يجسّد تفاعلا بين البيولوجي والاجتماعي والثقافي

← الحياة الجنسية لدى الإنسان تجسّد تفاعلا بين البيولوجي

والاجتماعي والثقافي . فرسم حدود ومعايير للحياة الجنسية

يخرجهما من دائرة البيولوجي الخالص

← الجسد الخاصّ هو الوجه المرئي لمفاسنا : أي أنّه يحمل مواقفنا وقيمنا

وطريقتنا في التوجّه إلى العالم : بهذا المعنى لا يفهم الجسد الخاصّ عن الإنبيّة

بل بجسدها

« مرلوبنتي » « لست في جسدي ولست أمام جسدي ، بل أنا جسدي »

الإيتية والوعي

الإيتية : « الوجود الذي يعني الوجود » يتضح هذا الإقرار فهلا بين نوعين من الوجود

← الوجود بما هو تحيز فيزيائي في الزمان والمكان

← الوجود الذي ارتقى إلى مستوى الوعي بالوجود

ما الذي يشرع علاقة التلازم بين مفهوم الإيتية ومفهوم الوعي ؟ أي ما الذي يشرع

حصر الوعي في دائرة الوجود الإنساني

* تمييز مفهومي :

الوعي بالذات : الوعي بما هو قدرة على الانتقال من الجزئي ، أي قدرة على الإرتقاء

بالوجود إلى مستوى المعرفة الكوني أو الكلي

الشعور بالذات : يتحدد الشعور بالذات على أنه مجرد تفاعل بيولوجي بين الكائن

الحي والعلم الخارجي. لذلك يرتبط هذا الشعور بضمائر حفظ الوجود بالمعنى

البيولوجي للكلمة ← الشعور بالوجود يتنزل في إطار الجزئي لا في إطار الكوني

← الشعور بالذات لا يمكن أن يرتقى إلى مستوى العلم

• ارتباط الوعي بالوجود الإنساني : - الإنسان لا يقتني بالوجود ، بل يتميز بقدرته على إعادة

بناء الوجود رمزياً ، ما يجعل الوعي بالذات ممكناً هو قدرة الأنا على أن يُعيد إنشاء ذاته

رمزياً ، فالأنا يعبر عن ذاته لغوياً ورمزياً . بفينيست « يكون أنا من يقول أنا »

- قدرة الأنا على أن يفصل عن ذاته وعلى أن يكون

آخر بالنسبة لذاته ، فالأنا يمكن أن يتأمل ذاته كما لو كانت منفصلة عنه

• الوعي بالذات بما هو حدس باطني :

* الإشكالية : إذا كان ما يجعل الأنا هو قدرته على أن يعني إتيته ، فما هي

شروط تحقق الوعي بالإيتية ؟ هل أنه وعي استبطاني يتحقق عبر إطلاق الأنا

على ذاته وانفصاله عن الغيرية ؟ أم أنه وعي توسيطي لا يتحقق إلا من خلال وساطة

الغيرية ؟

الوعي بالذات = حدس باطني

← الإدراك المباشر الذي لا يقتضي وساطة

← تحديد الوعي بالذات على أنه استبطان يعني إن الأنا الوعي بالذات يتحقق عبر قدرة

الأنا على ملاحظة أو تأمل ما هو باطني ، وبذلك فهو يتضح إقصاء دور الغيرية.



عنزة العبر في الوعي بالذات

• توظيف تجربة الخجل من قبل "سارتز" يؤكد أن الوعي بالذات ليس وعيا مباشرا بل وعيا توطيئيا فالأنا لا يدرك ذاته إلا عبر وساطة الآخر

"سارتز" : "أكون كما يرى الآخرون"

"الآخر هو الوسيط الضروري بيني وبين ذاتي ، فهو ضروري لوجودي ولمعرفتي لذاتي"

* **الفينومولوجيا** : العودة إلى الأشياء ذاتها ← تجاوز تعالي الفلسفة عن الوجود الإنساني

← **التفلسف** يقتضي تحليل وتأويل الوجود الإنساني ← نقد تعالي الكوجيطو الديكارتي

الكوجيطو الفينومولوجي

"Etre , c'est être dans le monde"

"هيدغر" : "أن أوجد هو أن أوجد في العالم"

← الوجود في العالم هو بالضرورة الوجود مع الآخرين

← الأنا يتشكل من خلال شبكة العلاقات التي

يقيمها مع العالم

← الوعي بالذات لا يتحقق في إطار "الذاتية

المتعالية" بل في إطار "الذاتية المتبادلة /

البيدانتية" (Intersubjectivité)

• **يتضمن مفارقة** :

← هو من ناحية ضرورة أنطولوجية "لا

أكون إنسانا إلا من خلال وجودي في عالم إنساني

أي وجودي مع الآخرين"

← الوجود مع الآخرين يتضمن تهديدا

لأصالة الوجود

تقتضي هذا المفارقة إشكالية "كيف يمكن أن أكون أنا

نفسي مع الآخرين"

← ما هو باطني في الذات ليس منفصلا عن ما هو خارجي ، فالخجل يبدو شعورا باطنيا ، إلا أنه يجب

علاقة بين وعيين ، فالخجل ينتج عن مواجهة وعي الأنا لوعي الآخر ، فما يُخجل الأنا هو تصورها لحكم الآخر

لها . لذلك أقر "مرلوبونتي" : "الذاتية المتبادلة"

موقع مراجعة باكالوريا

BAC.MOURAJAA.COM

bacMath

عندما نخفي الذات زانها فإنها تحدد زانها انطلاقا من مجموعة من الصفات. هذه الصفات التي تبدو ذاتية هي تعبير عن علاقات ممكنة مع الآخر.

الإتيية بين الوعي و اللاوعي:

• **حدود الوعي** : **الوعي هو مظهر أو سطح الحياة النفسية (شوبنهاور)**

يشبه « شوبنهاور » الحياة النفسية بطبقات الأرض ويعتبر الوعي القشرة الخارجية أو ما يطفو على سطح الحياة النفسية ، إذ يقر

« ما الوعي من فكريا إلا سطحه ، للأرض لا تترك سوى قشرتها ، أما باطنها فلا »

• **الوعي أداة إخفاء وتحويل (نيتشه)** :

يعتبر « نيتشه » الوعي هو ما به يُمارس الأنا السبب الهنوي للتألم مع المجتمع . الوعي لا يُظهر من الأنا إلا ما هو لا شخصي فيه ، أي ما يتلائم مع الوجود الاجتماعي بما هو وجود سلطوي (الوعي وإن يخفي من الأنا أكثر مما يعبر عن حقيقته)

← هذه العلاقة السلطوية بين الأنا والعالم الخارجي تنفي الاعتراف في وحدة الأنا . الوجود الاجتماعي يفرض علينا « أناواة » ، أي أنه يُلزم الأنا بتغيير إنشائه بتغيير الوضعيات . فالأنا يزوّل إلى مجموعة من الأبور التي يفرض علينا الواقع الاجتماعي تقصّصها

← **فهم الأنا يقتضي تجاوز مجال الوعي (أركيلوجيا الذات [بول ريكور])**

« ريكور » : « يجب أن نفقد الوعي حتى نغش على الذات »

الإتيية و اللاوعي:

① **ما الذي يبرّر الإقرار باللاوعي** :

اللاوعي لا يدرك بصورة مباشرة

← ما يشترع الإقرار بوجوده هو تدهه ظهارة أو أعراضه ، فما نركه أو مانعنه ليس اللاوعي بل أعراضه أو تدهه ظهارة . هذه الأعراض لا يمكن تأويلها انطلاقا من مفهوم الوعي

② **ماذا يعني باللاوعي** ؟ :

مفهوم اللاوعي رغم أنه يتنهض فنو التني فإنه لا ينفي الوعي بقدر ما يقله من

حدوده ، لذلك يمكن أن تحدد اللاوعي على أنه وعي أخفي من مجال الوعي

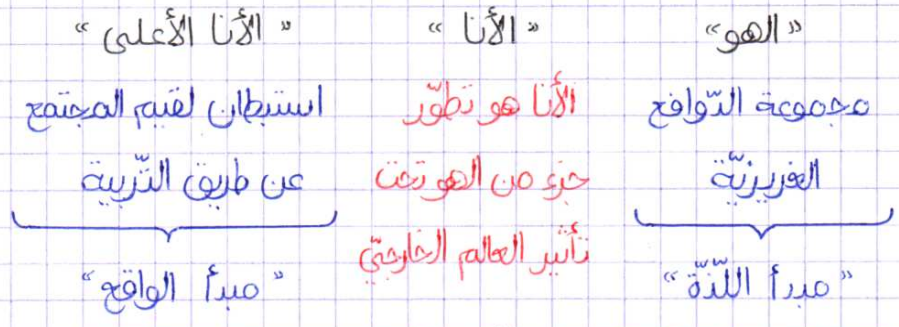


« جاك لاكان » : « اللاوعي هو هذا الفصل من حياتي الذي وقع صومي »

ما الذي يُفهم من مجال الوعي وماهي مبررات هذا الإفهام؟

اللاوعي : يرتبط بالثبات الكبت :

الكبت ينتج عن علاقة التهام بين دوافع « الهو » وسلطة ورقابة
« الأنا الأعلى »



يرتبط بالأحداث الصاروخية التي لا يتصن الوعي من نحلها :

3) الإستنتاجات :

الإقرار باللاوعي يتنهض تجاوزا للتحددات المثالية للإنية :

تجاوز حصر الإنية في الفكر أو الوعي وإعادة تحديد الأنا في إطار جدلية الوعي
و اللاوعي وفي إطار علاقة التهام بين الرقبة والبعد السلطوي للوجود الحضاري
← مفهوم اللاوعي يتنهض نوعا من « الرجعة » في التصورات المثالية
للإنية ، لذلك اعتبر « فرويد » أن هذا المفهوم يتنهض تدريجا لغرض الإنسان
ونرجسيته : الإنسان اعتقد في سيادته المطلقة لذاته والعالم ، لكنه
ارتشف مع التحليل النفسي أنه خاضع لقوى لاوعيه وأنه « ليس سيّدا حتى
في ذاته »

إعادة النظر في علاقة الإنية بالغيرية :

الغيرية لا تتخير ضرورة خارج الإنية ، فمما كشفه التحليل النفسي هو
إمكانية نهض الإنية للغيرية فالأنا يجسد حضور الغير داخل الأنا
في شكل سلطة أو رقابة أخلاقية



• ربط مفهوم الإنسية بمفهوم التاريخ &

اللاوعي هو استمرارية تأني الماضي في الحاضر &
الإنسية لا تُفهم إنطلاقاً من فكرة الجوهر أو الماهية ، بل من فكرة التاريخ الهيرورق
والأنا يُفهم عبر تراكم مجموعة من الأحداث الوجودية ، لذلك لا يُمكن تأويل حاضر
الأنا إلا بالعودة إلى الماضي

• تحويل الإنسية إلى مطلب أورهان &

الأنا يجهل جانباً من إنسيته (الجانب اللاوعي) &
معرفة الأنا إن تضح مطلباً أورهاناً يتحقق عبر الوعي باللاوعي . الكويطو
الديكارتي يتحول إن إلى غاية أو مطلب التحليل النفسي "الفرودي" ، فهذه
الغاية هي أن نعي اللاوعي فنقترب من الأنا بما هو وعي

الإنسية بين التحديد الماهوي والتحديد التاريخي &

• التحديد الماهوي للإنسية & كلّ تحديد ميتافيزيقي يُرجح حقيقة الإنسان إلى
جوهر ثابت (النفس العاقلة) متعال عن الزمن والتغير
← تحديد يستبعد فكرة التاريخ & يستبعد فكرة التغير وفكرة ربط الوجود الإنساني بالزمن

• التحديد التاريخي للهوية &

التاريخ & مجموع التغيرات التي يحدثها الإنسان في وجوده عبر الزمن
← يتنهض هذا المبدأ استبعاداً لفكرة الماهية وتجاوزاً لمبدأ الهوية &
ينفي هذا المنهج فكرة تهاهي كلّ موجود مع ذاته بشكل مطلق & كلّ موجود
يحمل بداخله إمكانية نفسه وإنشاء وجود معيار لوجوده

← الوجود إن يتحدد كـ"هيرورق" لا كـ"ماهية ثابتة" &

استبعاد فكرة الماهية يؤسس عقاربت تاريخية للوجود الإنساني & لا وجود
لماهية إنسانية ثابتة ، فالإنسان يُفهم كـ"هيرورق" أي كـ"تغير عبر الزمن"
" هيغل " & " ليس للإنسان ماهية بل تاريخ "



← الوعي والذاكرة : (برفسن)

• ما يسعى " برفسن " إلى إثباته " ربط مفهوم الوعي بمفهوم الذاكرة ، دون ذاكرة لا وجود لوعي "

← الوعي إذن يتخذ علاقة لا كموهر أي أن وظيفته هو الاحتفاظ بالماضي واستشراف المستقبل

← ربط مفهوم الوعي بمفهوم الذاكرة هو الذي يهكنا من فهم التطورات العاصلة في تاريخ الإنسانية عبر الزمن ، فتطور الوجود الإنساني مشروط بهذا الترابط بين الوعي والذاكرة فقدرتنا على الاحتفاظ بالماضي في الحاضر هي التي تهكنا من نقده وتجاوزة نحو ما نعتبر أفضل ، لذلك اعتبر " روسو " أن ما يحدد خصوصية الوجود الإنساني هو " النزوع نحو الأنتقال "

← الوعي بما هو نتاج تاريخي : (ماركس)

التطور الماركسي للوعي : الوعي ليس كيانا مستقلا بل هو إنعكاس لوضعية تاريخية ،

فالوجود المادي التاريخي هو الذي يحدد وعي البشر ونمط تفكيرهم

← كل تغيير في الوضع المادي يؤدي بالضرورة إلى تغيير في وعي البشر

← الإنسان بما هو مشروع : (سارتز)

الوجود الإنساني : أسبقية الوجود على الماهية

الإنسان ليس محدد بصورة مسبقة ، فهو يوجد ويحدد ذاته بذاته ، وهو في نفس الوقت قادر على تجاوز ذاته وتغييرها

← الإنسان يتحدد كإمكانات وجود أكثر مما يتحدد بمجرد وجوده : الإنسان يوجد ، إلا أن وجوده ليس محدد حضور واقعي بل هو وجود منفتح على الممكن ، أي أنه يحمل بداخله قدرة على تجاوز الوجود ، و قدرة على خلق إمكانات وجود أخرى . هذه الإمكانيات هي التي تهكنا حرية الإنسان ومسؤوليته تجاه وجوده ، فزعم كل الإكراهات التي تُمارس خارج وجوده ، يمتلك الإنسان نوعا من الحرية في اختياره من يكون

← الإثنية تهكنا بداخلها الحرية : الأنا بما هو حرية يمتلك القدرة على أن يكون معاكرا لها هو عليه



الخصوصية والكونية

الهوية والغيرية :

الهوية : ما يُحدّد موجودا ما

”ما به يكون موجودا ما هو هو“ ، أي ما يميّزه عن غيره من الموجودات

← دلالة كونية : الهوية الإنسانية، أي الهوية التي يتقاسمها جميع البشر

والتي تحدّد إنسانيتهم

دلالة خصوصية : الهوية الشخصية

الهوية الحضارية

← فكرة مجردة : تبدو منفصلة عن الغير فالهوية هي ما يميّزني عن الغير

← الهوية تبدو كيانا بسيطا يستبعد المعابر

الهوية واقعا : هوية تتفاعل مع هويات معابرة لها

← الهوية واقعا يمكن أن تكون كيانا مركبا، أي وحدة تتضمن

كثرة

الإشكالية : ما الذي يشترع اعتبار إثبات الهوية مطلبا أورهانا؟ وهل أن كل سعي لإثبات

الهوية هو بالضرورة إيجابيّ؟ كيف يمكن رسم الحدّ الفاصل بين إثبات الهوية و”المركزية“؟

وهل أن إثبات الهوية يقتضي بالضرورة الانفصال عن الغيرية؟

* الهوية وخطر المركزية :

الدفاع عن الهوية : من جهة ، يتنزل في إطار إثبات إستقلالية وأصالة الوجود، أي

في إطار المراهنة على الحرية بما هي أساس تحقق الإنسانيّ

من جهة أخرى، الدفاع عن الهوية يتخذ طابعا وجدانيا يُوَفِّع في

نوع من الخلق بين الدفاع عن الخصوصية والتعصب للخصوصية.

هذا الخلق هو الذي يحوّل الهوية إلى هوية، فتحوّل الهوية إلى

تفكير على الخصوصية يُنتج علاقات صدامية إقصائية بالمعابر أو

المختلف

← الدفاع عن الهوية يتضمن وجود خطر يهدّد الهوية ، وهو فقدان الخصوصية بسبب

الاعتزاب في الآخر



← إشكالية : إذا كانت أرونة الهوية تنتج عن اللقاء بالآخر أو المعايير، فهل يقتضي تجاوز هذه الأرونة لإنغلاق الهوية على ماهو خصوصي فيها والفتح مع الآخر؟ أم يقتضي نوعا من المراجعة النقدية لطبيعة العلاقة مع الآخر؟

عابراهن عليه هذا المشكل : كيف يمكن تحقيق المعادلة بين الانفتاح على الغيرية والفترة على الحفاظ على خصوصية الهوية بماهي شرط تحقيق تفردها وأصالة وجودها؟
• التصور المغلق للهوية ، أي اعتبار الهوية كيانا بسيطا يرتفع عن

سكونية الهوية : جعل الهوية سجينة الماضي ، أي جعلها عاجزة على مواكبة حرية التاريخ وعاجزة على تحقيق المعادلة بين الأصالة والحدثة

التعامل الإقصائي مع الآخر : إعتبار أن كل لقاء بالمختلف هو بالضرورة تهديد للهوية.
هذا التعامل الإقصائي يُجسّد نوعا من المركزية التي تجعل من الخصوصية نموذجا مُطلقا لتحديد الإنساني . إقصاء المعايير من دائرة الإنسانية يتجسّد عبر ربطه بعبارات تُحيل إلا للإنساني كالهوية والبربرية والبدائية

يُبين " ليفي تشارلز " هذه التوتة الإقصائية عبر قوله " البربري هو من يعتقد في البربرية "

* الهوية المركبة :

التحديد المنطقي المحرر للهوية : ما به يكون موجودا ماهو هو "

هذا التحديد للهوية يُقضي الغيرية ويفترض أن الهوية جوهر بسيط لا يُمكن أن يتضمّن داخله ماهو معار له

التحديد الواقعي للهوية : ينبنى على

ديناميكية الهوية : ارتباط الهوية بالتاريخ يجعلها قابلة للتغير ، أي يجعلها تحمل إمكانية أن تكون مغيرة لما كانت عليه . هذا الطابع الحركي للهوية ينتج عن إبطادام الهوية بتمازج مغايرة لها . لذلك اعتبر " إغار موران " أن " المقارنة هي التي توجه الفس وتثير التساؤل " . ديناميكية الهوية لا تشترط فقم الانفتاح على المعايير ، بل تشترط مراجعة الخصومي عبر الاحتكام إلى مقتضيات العقل الكوني ، لذلك اعتبر " بول ريكور " أن الكوني له وظيفة تعديلية



الطابع المركب للهوية

الهوية تُفهم في إطار منطوق جزلي، أي في إطار جدلية الوحدة والثنوية، فالجدلية وحدة تتضمن كثرة، أي أنّ كلّ هوية هي نتاج تاريخي لتفاعل هويات مختلفة. الهوية بهذا المعنى لا تعني المعايير بل تستوعبه ليُفسح حيزًا من مكوناتها الداخليّة. لذلك نُسب «أفكار موران» الهوية بالثرة التي تبدو لنا بسيطًا لا يقبل التجزئة، إلا أنّ تحليلها يظهر أنّها وحدة مركبة وليست كيانًا بسيطًا

تعدّ مرجعيّات تحديد الهويات تحديد الهوية يربو معقدًا بسبب تباين المرجعيّات المحددة لها، فالهوية يمكن تحديدها جينيًا، عرقيًا، لغويًا، سياسيًا عقائريًا

← أزمة الهوية لا تنتج إذن عن اللقاء بالمعيار، بل عن طبيعة هذا اللقاء

ما يجب تجاوزه المركزية، الأتلاق على الخصوصيّ وتخصيمه يُنتج علاقة إقصائيّة

صداميّة بالمعيار، ويولّد عادة هوية منحصيّة وسكونيّة

التبعية يمكن أن يتحوّل الانفتاح على المعيار إلى اعتزاف في هوية

الأخر، فالانفتاح في هذه الحالة يتخذ طابعًا سلطويًا، بما أنّه خضوع لسلطة الأقوى أو ما نتوهم أنّه الأفضل.

ما يجب المراهنة على تحقيقه تحقيق المعادلة بين ضرورة الانفتاح على المعيار بما هو

شرط إثراء الهوية وضرورة الحفاظ على الخصوصيّ بما هو شرط

إثبات التفرد وأصالة الوجود. هذه المعادلة عبر عنها «بول ريكور»

«أن أكون إنسانًا هو أن أكون قادرًا على أن أصبح الآخر وأن

أبقى في ذات الوقت أنا نفسي»

الاختلاف ومطلب وحدة الإنسانية

* في قيمة الاختلاف وجوده

التنصيط فرض نمط وجود موحد على جميع البشر، أي نفي التنوع والاختلاف

≠

الاختلاف بما هو واقع الاختلاف له أساس أنطولوجي، فالوجود ليس قائمًا على الوحدة

والتماثل بل على التنوع والاختلاف الاختلاف بهذا المعنى ليس مرتبًا بفكرة الحثية، بل بفكرة الحتمية،

فالاختلاف نتجته عوامل فيزيائية، جينية وتاريخية صنفلة عن إرادة

الإنسا

بما هو رهان : الوعي بقيمة الاختلاف في تحديد تفرّد الهوية وأصلتها يمكن أن يرتقي به

من منزلة الواقع إلى منزلة الرهان أو القيمة . لذلك اعتبر " ليفي تشاروس "

أن ما يهدد الوجود الإنساني هو التنصيط وليس الاختلاف ، " يهددنا الآن

ما يمكن أن نسقيه بفرط الاتصال "

قيمة الاختلاف : القيمة الأنطولوجية للاختلاف : الاختلاف يجسّد القدرة على تحقيق تفرّد وأصلته

الوجود . فإن أوجد هو أن ألون قادر على أن يكون له نوع وجود معابر لوجود الآخرين .

← قيمة الاختلاف تتمثل في تجسيده لفنق أصالة الوجود ، وفي تعبيره عن خصوصية

وشارك وتتوقّع إمكانيات الوجود

القيمة الثقافية للاختلاف : الهوية الثقافية بما هي هوية مرتّبة لا تعتبر الآخر

تهدياً بل مصدر إثراء لها . وكل هوية ثقافية لا تُشرب ما هو خصوصي فيها إلا عبر

اللقاء بالمخاير ، فالتثاقف هو شرط إثراء الهويات الثقافية

القيمة الإيتيقية للاختلاف : مفهوم الاختلاف لا يُجبل إلى مجرد واقع ، بل

يمكن أن يرتبط بمفهوم إيتيقي ، هو مفهوم الحق . فالاعتراف بحق الاختلاف

هو مبدأ إيتيقي .

← يرتبط حق الاختلاف إذن بمفهومَي الحرية والتسامح ، فالتسامح هو اعتراف

بحق الاختلاف وهو في نفس الوقت اعتراف بالحرية ، لذلك ينتج العطف عن عدم الاعتراف

بحق الاختلاف

بما أن حق الاختلاف يتأسس على فكرة الحرية ، فإن رسم حدود الحرية ينصق ضرورة رسم حدود للاختلاف

إشكالية : ما هو الأسس الذي تنبني عليه هذه الحدود وما التي يضمن أن لا تتحوّل هذه الحدود إلى

سلطة مناقضة للحرية ؟ فعملية رسم الحدود يمكن أن تنصق توتراً أو تدخلاً بين

الحدود بما هي عقلنة للوجود وللحرية والصور بما هي تجسيد للدكتاتورية ؟

← رسم حدود الاختلاف يجب إذن أن يتأسس على مبادئ ومقتضيات العقل الكوني ، فعندما

العقل لا ينفق حق الاختلاف بل ينظّمه ، فالاختلاف يُعتبر حقاً عالم يضمن تهدياً للحق في معناه

الكوني



ما يشترع رسم حدود للاختلاف :

إمكانية تحويل الاختلاف إلى علاقات تهادن وعنف :

العلاقات الهدامية لا تنتج عن الاختلاف بقدر ما تنتج عن التعصب والمركزية التي تؤدي إلى عدم الاعتراف بحق الاختلاف . فالعلاقات الهدامية والضيقة بين الأديان لا تنتج عن اختلاف ونسبية المقدّس ، بل تنتج عن التعصب الديني الذي يتعامل إقصائياً مع مقدّسات الآخر ← ما يراهن عليه العقل الكوني إذن هو تأسيس مبادئ إيتيقية كونية تنظّم الاختلاف وتغلّنه بون أن تنفيه كحق إنساني .

مجال المقدّس يمكن أن يكون مجال العلاقات الهدامية المهذبة لوحدة الإنسانية .

تجاوز العلاقات الهدامية يقتضي بشرطين :

• تأسيس العلاقات بين مختلف أشكال المقدّس على قيم كونية ترتبط بمفهوم والتسامح والاعتراف بحق الاختلاف .

• الوعي بأن مجال المقدّس يجسّد جدلية الوحدة والشرق ، اختلاف أشكال المقدّس لا يفتي وحدة جوهر المقدّس وعقائمه ، لذلك أقرّ "عائني" : " الدين واحد والشرائع متعدّدة "

إمكانية تهنئة الاختلاف لخطر الوقوع في الرئية :

وهو ما يفرض إلى ضرورة التمييز بين صنفين من الاختلاف :

← اختلاف يجسّد تنوع أنماط الوجود ويعبر عن ثراء وخصوصية الوجود الإنساني . هذا الاختلاف يجب أن يُعجب به كما يُعجب بتنوع الفنون .

← في مجال المعرفة والقيم ، نحتاج الإنسانية إلى معايير كونية تمكّننا ، في مجال المعرفة ، من التمييز بين الصّحيح والخطأ ، وتمكّننا ، في المجال الأخلاقي ، من تحديد مبادئ كونية تحدّد شروط أخلاقية ممارستها .

التواهي ومطلب وحدة الإنسانية :

• التواهي : يتهمّن فترة الهلّة أو العاقبة ، التواهي هو ما يجرّ الهوية الذاتية أو الحضارية ،

فهو يجسّد فترة على الانفتاح على المتغير أو المختلف .

• يرتبط بالبعد اللغوي الرقوي للوجود الإنساني ، فالوجود الإنساني هو وجود رمزي لغوي وهو وجود "عائني" أي وجود مع الآخرين .

← مفهوم اللغة يتهمّن فترة التواهي ، إذ يعرف "بنفيسيت" اللغة بقوله :

" اللغة هي الوسيط الرقوي بين الإنسان والإنسان ، وبين الإنسان والعالم "



مجال اللغة يتضمن مفارقة الخصوصية والنوعية

اللغة & Language & الكوني & الوجود الإنساني هو وجود لغوي رمزي

اللسان & Langue & الخصوصية الثقافية : اللسان هو تحقق اللغة في إطار هوية ثقافية معينة

الكلام : Parole & الخصوصية الفرديّة الشخصية هو الاستعمال الشخصي للسان ما

← مجال اللغة هو إنسان في نفس الوقت يجسد وحدة الإنسانية ويفرق بين الهويات الثقافية

المختلفة، لذلك يطرح هذا التنوع اللغوي الإشكالية التالية:

إلى أي حدّ يعيق اختلاف الألسن إمكانية تحقيق تواصل كونيّ يجسد وحدة الإنسانية؟

شروط التواصل:

شروط الألسنة : يقتضي التواصل وحدة الوسيط الرمزيّ بين أطراف التواصل أو الحضارات

← هذا الشرط الألسنيّ يجعل اختلاف الألسن يربوعائفا أمام إمكانية التواصل بينثقافي

شروط إيتيقية : " لا يكفي أن نستعمل إحدى الكلمات حتى نتفاهم "

يتضمن هذا الإقرار تأكيداً على أنّ الشرط الألسنيّ للتواصل وإن كانت

مُبررة، فإنّها غير كافية، فما يُحقق التواصل فعلياً هو غياب الشروط الإيتيقية

والمركزية، والإقصائية التخفيرية تُعيق التواصل البيّناتبي والبيّنثقافي

سلطة الصورة :

تشهد مجتمعاتنا المعاصرة ثورة تكنولوجية في مجال تقنيات الاتصال والتواصل، هذه الثورة

تضمنت نوعاً من المفارقة

← فهي تبيّن من ناحية، وبأنّها تراهن على تحقيق تواصل كونيّ يجسد نوعاً من الوحدة الإنسانية

عبر تجاوز المسافات والحوجز بين الثقافات والحضارات

← هذه الثورة تضمنت أرتبة ذات مظهرين : هذه التكنولوجيا عمقت العزلة والانغلاق واستبدلت

التواصل الحيويّ بتواصل افتراضيّ

أصبحت هذه التكنولوجيا تُوقف توظيفات سلطوية،

فما أكد عليه "ريجيس بي براي" هو أنّ مجتمعاتنا المعاصرة هي

مجتمعات الفرقة أو المشهد، أي أنّها مجتمعات هيمنة المرئيّ

على اللغة، فالبشر أصبحوا يثقون في المرئيّ ثقة نجسد غياب

البعد التفعليّ، هذه الثقة في المرئيّ حولت الصورة من أداة تواصل

إلى أداة سلطوية، أي أنّ الصورة أصبحت تُستعمل لتسيب الوجود



ولفرض ديدناتوريّة ثقافة أقوى ، ولفرض رؤية موحدة للوجود :

لذلك أقرّ " ريجيس دي براي " : " إن ما يُرينا العالم هو في نفس

الوقت ما يُعْمِننا على رؤيته "

أسس ورهانات الكونيّة :

* الأسس العقليّة للكونيّة :

العقل : عقل كونيّ : العقل الكونيّ هو العقل الذي يتجاوز مجال التّرات والانفعالات وأصبح يُراهن

على إنشاء قواعد أو مبادئ كونيّة ، يُمكن أن تكون موضع اتّفاق كلّ الكائنات

العاقلة بعض التّطرّعين تباين هويّاتهم الثقافيّة. هذا العقل هو الذي عبّر

عنه " ديكارت " بقوله : " العقل هو أصل الملائك نورًا بين البشر "

← العقل الكونيّ إذن يُمكن أن يحقق نوعا من الوحدة الإنسانيّة في

مجالين أساسيين : مجال المعرفة أو العلم ، و مجال الإيتيقا الذي يُجسّد

ثنائيّة الأخلاق والسّيابة

عقل متافض للكونيّة : توظيف العقل لتبوير التّرات والانفعالات والأثانيات الفرديّة

الصّيقة. هذا العقل لا يتجاوز حدود تبوير ما هو شخصيّ ، أي أنّه يُمكن أن يُعبّر

عن استعمال لاعقلانيّ للعقل ، أي عن عقل لا يُمكن أن يرتقي إلى مستوى الكونيّة

أي إلى مستوى الإجماع الذي يُجسّد وحدة الإنسانيّة

حدود العقل الكونيّ :

حدود عقلانيّة ما هو عقلانيّ أو ما نعتبره عقلانيّ : التّساؤل عن مدى عقلانيّة قيمة ما أو تصور ما

يُبقى نسبيّا وقابلًا للمراجعة التّقديّة ، فبنية العقل الإنسانيّ تاريخيّة ، ممّا يعني أنّ الفهل بين

العقلانيّ و اللاعقلانيّ يُمكن أن يتغيّر عبر الزمن. الاتّفاق حول قيمة العدالة مثلا يُمكن أن يتخصّص

نوعا من التّباين في تحديد شروط تحقّقها (التّعارض بين المقاربة الاشتراكيّة والمقاربة الليبراليّة للعدالة)

إعتبار العدالة قيمة عقلانيّة ليس محلّ إجماع ، فبعض الفلاسفات تُرجع مطلب العدالة إلى الوهمانيّ

لا إلى العقلانيّ ، و " فروبيد " و " نيتشه " يُرجحانها إلى شعور الضّعف والغيرة والحسد من قن اختكروا

الثروة والفنّانة الاجتماعيّة المتغيّرة

حدود التّجسّد الواقعي للعقل الكونيّ : مبادئ وقيم العقل الكونيّ تُعدّ ما يجب أن يكون لا

ما هو كائن. لذلك يصبح المشكل : إلى أيّ حدّ يُمكن أن يتطابق ما يجب أن يكون مع ما هو كائن ؟

فالقيم الكونيّة عادة ما تُطرح بقيم خصوصيّة مرتبطة بالموروث الثقافيّ تجعل تحقّقها واقعيّا أمرًا عسيرًا



الكونية والسياقية: الكونية عادة ما يُحيل إلى صياغة ذات طابع كلي. هذه الصياغة يُعنى أن ترتج عندما تنتزل في إطار سياقات مخصوصة واستثنائية. فاعتبار العقل ممارسة للعقل الكوني يُعنى أن يتحول إلى إخراج عندما تُطرح إشكالية " الموت الرحيم " أو الإجهاد أو الإعدام.

* الأساس الكسموسياسي للكونية *

ضرورة إنشاء سياسة ذات رهانات كونية لا تُختزل في عقلنة العلاقات في إطار الدولة، بل عقلنة العلاقات الإنسانية في فضاء أوسع من الدولة يرتبط بالأرض باعتبارها وطنًا حوسبًا يُوجد جميع البشر رغم تباين هوياتهم السياسية.

• يبنّي الأساس الكسموسياسي على فكرة لها جذور "سقراطية"، إذ كان لا يحدّد هويته انطلاقًا من إلتفائه إلى حدود جغرافية سياسية معينة، بل كان يُؤسّس لهويته كونية تجعل من الأرض موطنًا لجميع البشر. هذه الفكرة استعارها "كانت" عندما اعتبر أنّ ملكية الأرض حقّ مشترك بين جميع البشر، وأنّ التهوّج في جزو من الأرض لا يُسرّع التعامل الإقصادي مع الآخر. يتضح هذا الأساس الكسموسياسي نزعة "إنسانية - humaniste" تُراهن على وحدة إنسانية كونية يعتبرها "كانت" الشرط الأساسي لتحقيق ما يسمّيه بـ "مشروع السلم الأبدي".

* الكونية بين الرّهان الإيتيقي والتّوظيف الإيتولوجي *

« يوجد بين العولمة والكونية تشابه خارج » - "جان لاربر"

يقضيه فهم هذا الإقرار أن نتميز بين تأويلين للعولمة

التأويل التّوحيدي للعولمة: لا يُقيم هذا التّأويل تعارضًا بين العولمة والكونية، بل يُحدّد العولمة على أنّها التّحقّق الواقعي التاريخي للكونية، والعولمة باعتبارها الحواجز والمسافات بين الحضارات وإبناؤها لنمط وجود موحد بين البشر تنبؤ ونبأها حقت واقعيًا وحدة الإنسانية باعتبارها رهان العقل الكوني.

← العولمة بهذا المعنى تنبؤ تعبيرًا عن اللّحظة التاريخية التي أمّح من خلالها البشر يفتاسمون مكتسبات العقل الكوني العلميّة والتّكنولوجيّة

التأويل الهدامي للعولمة: لا يُنزل هذا التّأويل العولمة في إطار منطق الوحدة والتّوحيد بل في إطار علاقات هداميّة بين موازين قوى متفاوتة ← العولمة بهذا المعنى وحدة عنيقة تلغى الشّدة والاختلاف بما أنّها تجسّد ديستاتوريّة التّهوّج الحضاري الأقف.

• **العولمة:** تنتزل في المجال الإقتصادي السياسي ← مفهّم العولمة هي بالهزّرة عقاصد سلطوية

برؤمانيّة تنتزل في إطار صراع المصالح ≠ الكونية. تنتزل في المجال الفلسفي، أي في مجال إيتيقي يراهن على عقلنة الوجود الإنساني وتحقيق "حمة العيش معًا"، فالكوني يراهن على وحدة لا تتحول إلى تنميد وحدة تنظّم الشّدة.



← هذا التباين بين العمومية والكونية يُظهر، إنش، أنّ العمومية هي في نفس الوقت تفهيد للاخصوبية والكونية ة فهي تفهيد للاخصوبية عبر التنبه وقرهن التمزج الحمازي الأوحء، وهي تفهيد للكونية بما أنّها تُقصي الفضل الكوني في دلالة الإينيقية وتحوّله إلى محرر قناع إيريولوجي يُعفي مقاصد ساطوية برؤمانية إستعمارية



الدولة: السيادة والمواطنة

التفكير في الدولة: التفكير في الإنسان باعتباره كياناً سياسياً

← ما يجعل الوجود الإنساني وجوداً سياسياً هو أنه "وجود مع الآخرين"

← السياسة تتخذ إذن كمحاولة لتنظيم وعقلنة الوجود الإنساني باعتباره وجوداً مع الآخرين،

لذلك اعتبر أرسطو أن "الإله فوق مرتبة السياسي بما أن كماله لا يجعله في حاجة إلى سلطة

وقوانين تنظم وجوده، والحيوان دون مرتبة السياسي بما أن وجوده محكوم بقوانين طبيعية

لا بقوانين مدنية سياسية"

← ما يجعل الإنسان كائناً سياسياً هو سعيه من ناحية إلى تجاوز المثلثة الحيوانية دون أن

يكون له مرتبة الكمال الإلهي

ما هو إشكالي في الوجود السياسي: الوجود السياسي يتهمّن مفارقة:

• **السياسي يبرهن من جهة شرط تحقيق الإنساني:** بما أنه يمكننا من عقلنة وجودنا ومن تجاوز

المثلثة الحيوانية التي تحتكم إلى قوانين الطبيعة وإلى بواغ الغريزة

• **السياسي يمكن من ناحية أخرى أن ينحول إلى مصدر اعترا ب وسلب إنسانية الإنسان:**

فعندما يجسد السياسي الاستبداد والديكتاتورية، يسلب البشر إنسانيتهم بسلبهم حريتهم

← ما يبرهن عليه التفكير الفلسفي في الدولة وفي المسألة السياسية بشكل عام هو حل

التعارض بين السيادة والمواطنة، أي بين سلطة الدولة ومرونة حكمها في كل ما يتعلق بتسيير

الشكل العام، ومرونة احترام الحريات والحقوق التي يتضمنها مفهوم المواطنة

الدولة والسلطة:

يتهمّن مفهوم الدولة مفهوم السلطة، فالدولة تتخذ على أنها سلطة سياسية تُمارس على

مجموعة من البشر داخل حدود معينة

← إذا كانت كل دولة هي بالضرورة سلطة، فهل يجوز أن نعتبر أن كل سلطة هي بالضرورة دولة؟

مفهوم السلطة لا يختزل في الحق السياسي المراد بمفهوم الدولة:

يقتر "ميشال فوكو" و"أينما تولي وجودها نشأة سلطة"؛ يعني هذا الإقرار أن السلطة

في معناها العام ترتفع بخاصيتين:

• **الشمولية:** السلطة لا تنحصر في أجهزة الدولة ومؤسساتها بل توجد في كل مجالات الوجود

الإنساني وفي كل أنواع العلاقات الإنسانية، إننا نعرف السلطة في معناها العام

على أنّها كلّ علاقة بين موازين قوى متفاوتة تحدّها استراتيجيّة السيطرة والتحكّم. فالسلطة كما يحدّها "ميشال فوكو" ترتبط بكلّ الآليات التي تهدف إلى التحكم في عقل البشر وفي أجسادهم. **الطابع الميكروفيزيائي**؛ رغم أنّ السلطة حاضرة في كلّ مجالات الوجود الإنساني وإنّها عادة ما تكون لامرئية بها أنّها تتخفى وراء أفتحة مختلفة (الدين، الأخلاق، التربية، الانضباط...).

لذلك أقرّ ميشال فوكو مفهوم ميكروفيزياء السلطة للتأكيد على طابعها اللامرئي التي تجعلنا نضج لها دون أن نعي ذلك

الدولة بما هي محاولة لعقلنة السلطة

تمثّل الدولة الحديثة تجاوزاً للأشكال التقليديّة لممارسة السلطة. لذلك اعتبر "ماديس فيبر" أنّ الدولة الحديثة تجسّد انتقالاً من السلطة الكيربانتية إلى السلطة القانونيّة، أي أنّها تصنّف انتقالاً من السلطة القائمة على القوى وعلى التفوّق الشخصي إلى السلطة القانونيّة.

فما يعنينا في إطار الدولة ليس نزوات الأشخاص أو بل القوانين التي تحلّل عقلنة العلاقات البشريّة، لذلك أقرّ "بيرو"؛ «**اختراع الإنسان الدولة كي لا يطبع الإنسان**»

الدولة بهذا المعنى تتفهّم محاولة لتجاوز شخصنة السلطة عبر ربطها بمفهوم القانون الذي يتأسّس على فكرة الحقّ لا على فكرة القوة

الدولة والحقّ والعدالة والعنف

الدولة والحقّ

الحقّ؛ **الحقّ في فعل شيء ما**؛ الحقّ بهذا المعنى يُحيل إلى فكرة المشروعيّة. فالفعل المناقش للحقّ هو الفعل الأمشروع. فالسرقة فعل موجود في الواقع، إلّا أنّها فعل لا مشروع أي مناقض للحقّ

الحقّ في شيء ما؛ عبارة الحقّ بهذا المعنى تُحيل إلى ما يجب أن تصنّفه

الدولة من حقوق لمواطنيها (الحقّ في الصحة والتعليم والنقل...)

علاقة مفهوم الدولة بمفهوم الحقّ؛ تتفهّم إشكاليّتين؛

← **إشكاليّة مشروعيّة سلطة الدولة**؛ من أين تستمدّ الدولة حقّ ممارسة سلطتها؟ وهل تُقوى ممارسة السلطة حتى ترتقي إلى مستوى الحقّ؟

تقتضي معالجة الإشكاليّة: إرجاع مشروعيّة سلطة الدولة إلى أساسها وعلاقتها؛

الأساس الطبيعي للسلطة السياسيّة؛ يعتبر أرسطو أنّ الوجود الماديّ السياسيّ يجسّد ميلاً

طبيعياً للوجود مع الآخرين. لذلك أقرّ أرسطو "ببروان المدينة أمر من أمور الطبيعة وأنّ الإنسان

صنوعيّ بطبعه



← تستمد السلطة السياسية إذن مشروعيتها من حاجات الإنسان الطبيعية ومن ميله الطبيعي إلى الوجود مع الآخرين

• **الأساس اللاهوتي للسلطة** : يجعل هذا الأساس إلى نظرية الحق الإلهي : الحاكم يُمارس سلطة بموجب نوع من التفويض الإلهي . لذلك يستمد مشروعيتها سلطته من المشروعية المطلقة للسلطة الإلهية

• **الأساس الثقافي للدولة** : يجعل هذا الأساس إلى فلسفات العقد الاجتماعي : الدولة لا تنشئ عن ميولاتنا الطبيعية ولا تختد سلطة متعالية على الإنسان ، بل هي نوع من المواضعة الانسانية ، أي أنها تختد قرارا عقليا يرضخ من خلاله الجميع في عقد اجتماعي ينقلنا بموجبه من "حالة الطبيعة" إلى "الحالة المدنية" ، فالعقد الاجتماعي إذن يجسد عقلا حسابيا يقوم على ثنائية "التنازل والمقابل" . ف"توماس هوبز" يعتبر أن البشر ، بصفتهم العقد الاجتماعي ، يتنازلون عن حريتهم الطبيعية ويخضعون لسلطة سياسية تضمن لهم الأمن مقابل التنازل عن الحرية

• **إرجاع مشروعية سلطة الدولة إلى آليات وشروط ممارستها**

يقتر "تورفي" : " ليس أصل السلطة ولا غايتها ما ركسها المشروعية بل الطريقة التي تمارس بها "

لا يكفي أن يكون أساس الدولة عقلانياً وعايتها نيرة حتى تكون مشروعة . فالعقائد النبيلة يمكن أن يستعملها الحكام في إخفاء أهملهم وسعيهم إلى التحكم في البشر . انطلاقاً من ذلك اعتبر "تورفي" أن مشروعية سلطة الدولة تختدتها الآليات التي تضمن عدم تحولها إلى استبداد ،

لذلك استند إلى مقاله " مونتسكيو " : " كل سلطة لا حدود لها هي سلطة لا مشروعة "

← مشروعية السلطة إذن ترتبط بإنشاء وجود سياسي يضمن رسم حدود للسلطة ويضمن إخضاعها لآليات المراقبة والمحاسبة ، لذلك تبرز الديمقراطية أكثر الأنظمة السياسية قدرة على رسم حدود للسلطة وأسبابها نوعاً من المشروعية عبر تخصيصها من كل ما يضمن أن يخرف بهارخو التسلسل والاستبداد

← **إشكالية معيار الحق** : إذا كانت للدولة سلطة تشريعية تختد ما هو حق وما هو مناقض

للحق ، فاستناداً إلى أي معيار يتخذ هذا التمييز أو هذا الفصل ؟

يمكن إرجاع أصل الحق إلى مصدرين :

• **الحقوق الوضعية** : هي الحقوق التي تُوضع في مجتمع ما وفي مرحلة تاريخية معينة ،

لذلك يتصف الحق الوضعي بصفتين :

← **النسبية** : هذه الحقوق تتغير بتغير المرحلتين الثقافية والمرحل التاريخة ، فالاستيعاب



كان يُعتبر حقاً من حقوق الأسياد في العصور القديمة . هذه الممارسة أصبحت في العصور الحديثة مدانة ومناقضة للحق

← **لا تستوفي شروط العقلانية** : الحقوق الوضعية يمكن أن تكون مجرد تبرير أوقناع يعني مصالح الأقوياء وإرادة هيمنتهم على المستضعفين ، لذلك يعرّف هذا التهور للحق أن يميز بين :
القانونية (légalité) : تعني التطابق مع القانون . عندما يكون القانون متعارفاً مع ما هو عقائلي لا يكون بالضرورة مشروهاً .

المشروعية (légitimité) : التوافق مع مبادئ العقل ومع مفاهيم الأخلاقية .
والمشروعية تعني مدى توافق القانون مع المنطق ، ومع القيم الأخلاقية الكونية
← الحق الوضعي لا يمكن إنسان أن نعتبه كأساس أو كعيار لتحديد حقوق كونيّة نستوفي شروط المشروعية . يجب البحث إنسان عن معيار عقائلي لتحديد الحق . هذا المعيار يمكن أن نعثر عليه في ما يسمى :

الحق الطبيعي : هو الحق الذي يُستمد من طبيعة الإنسان باعتبارها كونيّة ومشرّقة بين جميع البشر ، فعندما نقول مثلاً " تولد البشر أحراراً ومنسولين " ، فإننا نعني أن الحرية والمساواة حقين طبيعيين مشتركين بين جميع البشر
← يجب إنسان أن يستمدّ الحق من مجموع الخصائص الأساسية التي تحدّد إنسانية الإنسان والتي يعدّ انتهاكها انتهاكاً للإنسانية ، ويبدو الحق من هذا المعنى هو أيّ قلعة أو مبدأ تحترم إنسانية الإنسان

← ما يجعل إنسان العبودية مناقضة للحق هو انتهاكها لإنسانية الإنسان ، وتناقضها مع حقين طبيعيين : الحرية والمساواة
← لكي تكون الدولة عادلة يجب إنسان أن تستمدّ معيار الحق من أساس عقائلي كونيّ يُحيل إلى مفهوم الحق الطبيعي الذي يحررنا من نسبية ولاعقلانية بعض الحقوق الوضعية
الحق والعدالة

يعتبر "ابن خلدون" أنّ استمرارية الدولة واستقرارها يرتبطان بمدى قدرتها على تحقيق مطالب العدالة ، فعندما يقرّ "العقل أساس العمران" ، فإنه يعني بذلك أنّ ظلم الحكّام واستبدادهم هو إعلان عن خراب الدولة وانهاؤها . ماذا يعني إنسان بالعدالة وما علاقتها بمفهوم الحق ؟ وهل أنّ كلّ ضمان للحقوق يضمن تحقيق العدالة ؟
← يرتبط مفهوم العدالة بمفهوم الحق ، فضباب الحق يجعل العلاقات الإنسانية قائمة على



القوى والضعف مما يجعلها تجسد الظلم للعدالة ، إلا أن وجود الحق لا يعني يوماً تحقيق العدالة ، فالحقوق عندما تكون اعتباطية وقناعاً يخفي مصالح الأقوياء لا تضمن يوماً تحقيق مطلب العدالة .

العدالة : **العدالة الجزائية :** ترتبط هذه العدالة بالمجال القضائي الذي يوكل إليه حلّ

النزاعات بين البشر ومعاقبة المخترقات الممكنة للقانون وإرجاع الحقوق المنتهكة إلى مستحقيها

العدالة التوزيعية : ترتبط بالتوزيع العادل للثروات داخل المجتمع . فالفلسفة الماركسيّة تعتبر أنّ الفوارق والتفاوتات الطبقيّة تجسّد إخلالاً بمطلب التوزيع العادل للثروات

← نشترط العدالة إذن من ناحية عقلانيّة الحق ومن ناحية أخرى تأسيس العلاقات الإنسانية على مبدأ المساواة ، إلا أنّ علاقة مفهوم العدالة بمفهوم المساواة لا تخلو من طابع إشكاليّ ، إذ يوجد جدل بين مقاربتين لعلاقة مفهوم العدالة بمفهوم المساواة

المقاربة الليبراليّة : مبدأ المساواة ينحصر في تساوي جميع البشر في الحقوق وأمام القانون ، أما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، فإنّ التفاوت إذا كان بطرق مشروعة لا يكون مناقها للعدالة ، فاختلاف الثروات والجهود يولد بالضرورة عوارق اجتماعيّة لا تكون بالضرورة مناقضة للعدالة

المقاربة الاشتراكيّة : المساواة أمام القانون يمكن أن تكون مساواة رافقة أو شكلية تستعملها الأنظمة الرأسماليّة كقناع لإخفاء اللاتساوي الاجتماعي ، لذلك تعتبر الفلسفة الماركسيّة أنّ التساوي أمام القانون لا يكفي لتحقيق مطلب العدالة ، فالعدالة تقتضي نظاماً اجتماعياً يلغي الفوارق الطبقيّة عن إلغاء المملكيّة الخاصّة لوسائل الإنتاج

العدالة بين الحق والضعف

يبدو أنّ مفهوم العدالة مناقض لمفهوم الضعف ، فهذه العدالة هو تجاوز العلاقات القائمة على العنف والتأثر والانتقام واستبدالها بعلاقات قانونيّة ، لذلك تبدو العدالة من حيث مبادئها وعنايتها مناقضة للضعف ، إلا أنّ المسألة التي تبقى مطروحة هل أنّ ارتباط العدالة بالحق يجعلها لا تحتاج إلى القوة والضعف؟

← يجيب "باسكال" عن هذا التساؤل بقوله «العدالة دون قوة عاجزة والقوة دون عدالة مستبدة»
ينصّح هذا الإقرار تمييزاً بين شكليين من الضعف



• **العنف اللامشروع** : هو العنف الذي يُمارس خارج إطار القانون ، فعنف الأفراد فيما بينهم

وعنف الدولة الاستبدادية يعدّ عنفا لامشروعاً

• **العنف المشروع** : وهو العنف الذي تمارسه الدولة في إطار القانون وفي إطار المرافعة على

تحقيق مطلبتي العدالة والأمن

← تقوم كل دولة إذن على ثنائية القانون والقوى ، لذلك يصبح العنف ملازماً للدولة ،

وهو ضروري ولا يمكن تجاوزه إلاّ عندما يتحقق نوع من الذبح الأخلاقي يجعل البشر

المواطنين إراديّاً ودون الحاجة إلى قوّة . والدولة إذن تسحب من الأفراد حقّ ممارسة العنف

لكي تذكره لنفسها ، لذلك اعتبر "ماركس" أنّ "الدولة هي جهاز احتكار العنف المشروع"

السيادة والمواطنة

• **السيادة** : تعني سيادة الدولة وصنورة تحكمها في كلّ ما يتعلق بتسيير الشأن العام

• تعني استقلالية الدولة ولا مشروعية أي تدخل خارجي في شؤونها وفي قراراتها

• **المواطنة** : يميّز "سبينوزا" بين العبد والمواطن

• **العبد** : عندما يخضع العبد إلى قوّة سيّده ، يفقد حرّيته وحقوقه

• **المواطن** : عندما يمثل المواطن لسيادة الدولة لا يفقد حقوقه بل يضمن تحقّقها

← يتضمّن مفهوم المواطنة إذن ثنائية الواجب والحق ، فانتقل المواطن إلى الدولة بقرّنه بواجب

الامتثال لسلطانها وقوانينها مقابل ما تمنحه الدولة من حرّيات وحقوق ، لذلك يمكن أن نعتبر أنّ

مفهوم المواطنة يتضمّن خلافاً للتوتر بين مفهوم السلطة من ناحية ومفهوم الحق والحرّية من ناحية أخرى

السيادة بما هي نقي للمواطنة

عندما نتخذ السيادة شكل السلطة الاستبدادية ، فإنّها تتحوّل البشر إلى عبيد أوعاباً لا إلى مواطنين

فالدولة التي تسلب الأفراد حرّياتهم تسلبهم في نفس الوقت صيغة المواطنة . ففلسفة "توماس

هوبز" السياسية تعبّد هذا التّمهّل الذي يُقيم تعارضاً بين السيادة والمواطنة : يعتبر "هوبز"

أنّ "الإنسان شرير بالطبع" وأنّ "الإنسان شرير بالطبع" ، لذلك يعتبر حالة الطبيعة هي

حالة حرب الكل ضدّ الكل . هذه الحالة التي تهدّد استمرارية الحياة تجعل البشر يُبرهون

عقدا اجتماعياً يتنازلون من خلاله عن حرّياتهم لحاكم بواسطة مطلقه يحقق الأمن

مقابل التنازل عن الحرّية . إنّ هذا التّمهّل للسلطة السياسية يجعل السيادة مطلقه ، لذلك

يجعلها نقياً للحرّية ، وتبعا لذلك نقياً للمواطنة



السيادة بما هي فيها تحقق المواطنة؟

لكي تكون السيادة غير مناقضة للمواطنة، يجب أن لا تتخذ سلطة مطلقه، لذلك لا يصح حل التعارض بين السيادة و المواطنة إلا في إطار الديمقراطية، فالنوتة، كما يؤكّد «روسو»، وُجبت لضمان الحريّات والحقوق لانفيها: «لقد أوجد البشر لأنفسهم حكمًا لضمان حريّاتهم لا لسلبهم إياها». فالنوتة وُجبت لتخير البشر من العوق لا لتخلمهم عن طريق العوق الديمقراطية: يحدّها «سبينوزا» على أنّها نظام حكم عقلانيّ

عقلنة السيادة: وتعني بذلك ربطها بالقانون وجعلها تابعة من الإرادة العامة

ورسم حدودها

عقلنة الحرّيّة: وذلك عبر ربط مفهوم الحرّيّة بمفهوم القانون، فالحرّيّة لكي تتحقّق إلى

فهني يجب أن ينظّمها القانون. لذلك اعتبر «روسو» أنّ لا وجود لحرّيّة خارج القانون:

«ولدت الحرّيّة يوم ولد القانون» «الامتثال للقوانين التي وضعناها لأنفسنا حرّيّة»

← تراهن الديمقراطية إذن، عبر عقلنة السيادة، على تجلّو الديمقراطية، وتراهن عبر عقلنة الحرّيّة على تجاوز العوق

حدود حلّ التعارض بين السيادة و المواطنة؟

حدود الديمقراطية:

عندما يعتبر «ميشال فوكو» أنّ السلطة لا تتحصّر في أجهزة الدولة ومؤسساتها وأنّها ذات طبيعة ميكروفيزيائية و توجد أينما تولّي وجوهنا فإنّه يعني منهياً أنّ الانتقال من الديمقراطية إلى الديمقراطية لا يفتي لتحقيق تحرر فعلي، ففي أكثر الدول ديمقراطية، يعيش المواطن، الذي يعتقد أنّ حرّ، أشكالاً لامرئية من الاستعباد: تنبني الديمقراطية على الاعتقاد في أنّ رأي الأغلبية أهوب من رأي الأقلية، لذلك يمكن أن نجسّدا شكلاً جديداً من الديمقراطية: ديمقراطية الأقلية على حساب الأقليات

حدود كونية وعقلانية حدود الإنسان:

يعتبر «ماركس» أنّ حقوق الإنسان في ظاهرها كونية وعقلانية، إلا أنّها يمكن أن تكون قتلًا يختم من خلال فكرة الحقّ مصالح الطبقة المهيمنة اقتصادياً، لذلك اعتبر «ماركس» أنّ الإنسان حقوق الإنسان ليس الإنسان في صحناه الكوني بل هو المواطن البورجوازي»
مثال: الحقّ في الملكية يبوح حقاً طبيعياً محسّداً للحرّيّة والمساواة، إلا أنّ حقّ يمكن أن ينتج علاقات هيمنة واستغلال، أي علاقات محسّدة لتناقضات طبقية تتعارض مع الحرّيّة والمساواة



انتم الاقاصم ذلك، اعتبر "ماركس" أنّ التّولة جهازاً طبقيّ وُجد لخدمته مصالح الطبقة المهيمنة
اقتصاديّاً. بهذا المعنى تهبج الديمقراطية السياسيّة محرّراً قناعاً تستعمله الأنظمة الرأسماليّة
لإخفاء علاقات الهيمنة والاستغلال الاقتصادي

المواطنة بين الجوهرية والنّوعية :

رغم أنّ مفهوم المواطنة يركّز على مبادئ وقيم كونيّة (الحرّيّة، المساواة...)، إلّا أنّ
المواطنة عندما تختل في الانتهاك إلى دولة معيّنة، يصرّح أنّ تقدّر النّوعية أي أنّ تقدّر
مطلب وحدة الإنسانيّة. فالمواطنة عندما تتعبر في حدود دولة معيّنة يصرّح أنّ تتحوّل
إلى نوعيّة لهويّة سياسيّة معيّنة وهو ما يصرّح أنّ يولّد علاقات صداميّة إقصائيّة صح
هويّات سياسيّة مغايرة

← تجاوز هذه المغارقة أنّي إلى ظهور فكرة المواطنة العالميّة، فالانتهاك إلى دولة معيّنة
لا ينبغي منهوية ترسيخ وعي كونيّ يعتبر أنّ جميع البشر مواطنوا عالم واحد وأنّ الأرض
وطن موّسع يوجد جميع البشر

حدود السّيادة : يمكن إظهار حدود السّيادة من زاويتين

- فكرة المواطنة العالميّة : لا تقوّض سيادة الدّولة بقدر ما ترسم لها حدوداً. فسلطة الدّولة
لا يجب أن تكون مطلقة ويجب أن تخضع السّيادة إلى مبادئ كونيّة نجعلها تحترم الحقوق
والقيم الكونيّة التي يتضمّنّها مفهوم المواطنة العالميّة
- واقع العولمة يهدّد في نفس الوقت السّيادة والمواطنة : فهو يهدّد السّيادة عندما يجعل
سلطة الدّولة خاضعة لسيادة الدّول المهيمنة سياسياً واقتصاديّاً. فالعولمة بما هي
تخسب (هيمنة الدّول العظمى على كلّ دول العالم) تهدّد سيادة الدّول بما أنّها تهدّد
استقلاليتها في اتخاذ القرارات والسياسات الخاصّة بها. إنّ هذا الواقع المجسّد لهيمنة
الأقوى يهدّد في نفس الوقت فكرة المواطنة العالميّة بما أنّه يهدّد قيم الحرّيّة والمساواة
والعدالة التي يتضمّنّها مفهوم المواطنة

العلم بين الحقيقة والنمذجة

العلم : مجموعة اختصاصات تهدف إلى

العلوم النظرية : هي العلوم التي تهتمّ ببنية التفكير لاهتمومونه أو بعلاقتها بالواقع (المنطق والرياضيات)

العلوم التجريبية : هي العلوم التي تدرس موضوعات أو ظواهر واقعية قليلة للتجربة

العلوم الإنسانية : هي العلوم التي تهتمّ بالظواهر الإنسانية (علم الاقتصاد، علم النفس)

فلسفة العلم : التفكير النقدي في العلم

التساؤل عن مدى إمكان العلم : ماهي المبادئ والشروط التي زحّد علمية العلم؟ وهل يوجد

معيار يرسم الحدّ الفاصل بين العلميّ واللاعلميّ؟

التساؤل عن حدود العلم :

حدود إبستمولوجية : هل باستطاعة العقل العلميّ أن يُجيب عن جميع تساؤلات الإنسان؟

وهل من المشروع أن نعتبر أنّ مجال الحقائق اليقينية التي نجسد قدرة العقل على إدراك حقيقة ما يوجد في الواقع؟

حدود إينيقية : إلى أيّ حدّ يمكن أن يتوافق المهنّ علمياً مع ماهو مشروع أخلاقياً؟

وإلى أيّ حدّ يمكن أن يتطابق العقل البرغماني العلميّ مع مقتضيات ومبادئ العقل الإرتيقي؟

دلالة النمذجة العلمية :

* **النمّوج بين الاستعمال العلمي والاستعمالي التقني والميتافيزيقي** :

الاستعمال الميتافيزيقي : استعملت الفلسفة الأفلاطونية عبارة النمّوج بمعنى المثل

أو المثل الأعلى التي نجسد فكرة الكمال . لذلك يتخيّر النمّوج في عالم المثل لا في

العالم الماديّ المحسوس ، فالنمّوج بهذا المعنى منفصل عن الواقع الماديّ ومنعزل عنه

الاستعمال التقني : عبارة النمّوج في التقنية تعكس علاقته بالواقع ، فالنمّوج

التقني ليس منعزل عن الواقع بل هو مايقبل التجسّد واقعياً ، النمّوج التقني إذن

هوكل مخطّط أو رسم بيانيّ أو تصميم يسبق إنجاز مشروع ما ، فالمهندس يصنّج

مشروعه قبل تجسيده واقعياً



الاستعمال العلمي : عبارة النموذج في العلم مستمدة من الاستعمال التقني لأن
الاستعمال الميتافيزيقي، فالنموذج العلمي يلتقي مع النموذج التقني في كونه مرتبطاً
بالواقع وليس منفصلاً عنه. فالنموذج العلمي إذن له قيمة منهجية، وهو كعملية
إعادة بناء للواقع بصورة تبسيطية تمكننا من فهمه وإدراك قوانينه وآليات اشتغاله.
فالنموذج العلمي إذن يتدخل فيه المقامد المعرفية (فهم الواقع) والمقامد البرهمانية
(التحكم في الواقع)

← تصنف النماذج العلمية إلى صنفين :

النماذج المحسوسة : المخططات والرسومات البيانية والتماثيل التي يُعيد من خلالها
الفكر العلمي بناء الواقع بصورة تبسيطية.

النماذج المجردة : النمذجة العلمية يمكن أن تُحيل إلى مفهوم "التريين -

Matimatisation"، أي إعادة بناء الواقع المحسوس أو الظواهر الحسية باستعمال
رموز وعلاقات منطقيّة مجردة

← تعني النمذجة العلمية إذن إجراءً منهجياً يُعيد من خلاله العقل الواقعي، بناء الواقع باستعمال
نماذج محسوسة أو مجردة فهمه والتحكم فيه

النموذج و "البراديغم" (Paradigme) :

تعني عبارة "البراديغم" طريقة عامة في التفكير وفي النظر إلى العالم تُهيمن على العقل البشري
في مرحلة معينة من مراحل تطوره، والبراديغم إذن هو نموذج عام في التفكير، تنقاسمه
مجموعة بشرية معينة في حقبة تاريخية معينة

← ما يهتم منه مفهوم "البراديغم" :

إعادة النظر في علاقة العقل بالواقع : العقل لا يعكس صورة الواقع بقدر ما يؤوله عبر "براديغمات"

لذلك يؤثري كل تغيير في "البراديغم" إلى تغيير في فهم الواقع وفي تأويله

← علاقة العقل بالواقع إذن ليست مباشرة، بل هي علاقة تبسيطية، أي أنّها علاقة تُعدّها
وسائطاً "البراديغم"

البعد التاريخي للبراديغم : تطوّر العقل البشري عبر التاريخ لا يعني مجرد تغيير في الأفكار

، بل يعني تغييراً في طرق التفكير أو في بنية العقل نفسها. والتغيرات

العلمية حسب "توماس كوهن" تنتج عادة عن تغيير جذري في البراديغمات



تنسب فكرة الموضوعية وفكرة الحقيقة هل لازال من المشروع الاعتقاد في فكرة الموضوعية،

أي هل بإمكان العقل البشري أن يتقن القدرة على إدراك الواقع كما هو، أي إدراك حقيقة ما يوجد

في الواقع؟ يقول "ديكارت" : " ليس هناك حقائق بل تأويلات "

مثال : البرازيليم الإحيائي : ينسب هذا البرازيليم على إسقاط خصائص الكائن الحي على المادة

الخاصة. هذا البرازيليم هو الذي حدّد الطريقة التي فسّر بها أرسطو ظاهرة سقوط الأجسام

فالجسم يسقط بفعل جذبته إلى موضعه الطبيعي

البرازيليم الميكانيكي : يتأسس البرازيليم الميكانيكي على مبدأ فيزيائي : " مبدأ العطالة -

Principe d'inertie " : يقرّ هذا المبدأ بأنّ كل جسم لا يتنقل من حالة السكون إلى حالة

الحركة إلا بفعل قوة محرّكة، وإذا تحرك لا يتوقف إلا بفعل قوى " المُمانعة "

← ينفي هذا المبدأ فكرة " العائية - la finalité " ، فينفي تبعاً لذلك ربط الحركة بفكرة

الميل أو الخسب إلى الموضع الطبيعي، وما يرتكبه الجسم في حركة " السقوط الحر " هو قوة

الجذب التي تُمارسها الأرض على كتلة الجسم ← مفهوم الجاذبية إنّه لم ينعش إنشائه بمحض

الهدفة بل أنشئ نتيجة تفكير نقدي نقل الفكر من برازيليم إحيائي إلى برازيليم ميكانيكي

أبعاد النمذجة العلمية :

يُمكن مُماثلة النمذجة العلمية باللغة ، فاللغة ليست انعكاساً للواقع بل هي ما يُملئ علينا طريقة

معينة في تأويل الواقع، وبذلك فإنّ النمذجة العلمية هي اللغة التي يؤمّل من خلالها العقل العلميّ الواقع

أبعاد اللغة : البعد التركيبي : مجموع القواعد التي تمكّننا من تركيب الألفاظ بطريقة تُنسبها معناً معيّن

البعد الدلالي : يتحدّد انطلاقاً من علاقة اللغة بالواقع

البعد التداولي : اللغة تعبّر عن حاجات ومفاهيم إنسانية، أي أنّها ذات بعد عمليّ برغماتيّ

← المماثلة بين مجال اللغة ومجال النمذجة العلمية ينهضنّ مماثلة بين أبعاد اللغة وأبعاد

النمذجة العلمية

أبعاد النمذجة العلمية : البعد التركيبي : القواعد المنطقية الرياضية التي تمكّننا من إعادة صياغة

الظواهر وفق منطق رياضيّ. فالقانون الفيزيائيّ هو

علاقة تركيبية بين مفاهيم فيزيائية تحددها قواعد

منطقية ورياضية



البعد الدلالي: يطرح إشكالية العلاقة بين النموذج والواقع؛ إذا كان النموذج العلمي يعيد بناء ظاهرة ما، فإلى أي حد يرتبط النموذج مع الواقع أو الشيء المُصنَّج؟

البعد التداولي: النموذج العلمي لا يُختزل في تفسير الواقع أو فهمه بل يهدف إلى التعمق فيه، فغاية النموذج العلمي هي النجاعة لا الحقيقة باعتبارها غاية معرفية خالصة ← النمذجة العلمية تدعونا إذن إلى التساؤل عن مشروعيتها احتزال رهان العلم في طلب الحقيقة

* **البعد التكويني:**

نمذجة الواقع هي إعادة بناء الواقع عبر تربيضه، والعقل العلمي هو عقل بنائي. تربيض الواقع: تجاوز الواقع العيني (الواقع المُعطى) والإبقاء به إلى واقع علمي (الواقع المبني). **تتضمن فكرة التربيض مفارقة المعجز والمحموس:**

يقول "أينشتاين": "الرياضيات يقينية بقدر ابتعادها عن الواقع وغير يقينية بقدر اقترابها منه". هذا الطابع المعجز للرياضيات يجعلها في نفس الوقت أكثر قدرة في التعبير عن الواقع. وتأتي الرياضيات، كلما ازداد تجريدا، أي ابتعادا عن الواقع، ازادت قدرة على الاقتراب منه ← كيف يمكن إذن فهم هذه المفارقة؟ أي كيف يمكن أن يكون ابتعاد الرياضيات عن الواقع هو شرط قدرتها على نمذجته، أي على إعادة بناؤه؟

تجاوز هذه المفارقة يقتهني الوعي بخاصية الرياضيات: تقوم على مبادئ:

الهيورية - "Formalisation": تعني عبارة "الهيورية" إفراغ الاستدلال من مهامه الحسية الواقعية وتحويله إلى بنية منطقية مجردة تتكون من رموز ومن علاقات تعبر عن روابط منطقية

الأكسمة - "Axiomatisation": تحيل عبارة "الأكسمة" إلى "المنهج الأكسيومي"، الذي يحدد خصوصية الرياضيات الحديثة، وبالرغم من الرياضيات لا تنطلق من بداهات حسية أو عقلية، بل من "مواضع" مما يهملنا في إطار المنهج الأكسيومي ليس خطأ أو موجهة "الأوليات" (les axiomes) بل مدى صلاحية الاستنتاج من الناحية المنطقية



← **نسخة الواقع** = ترتيب الواقع ؛ يعني صورة الواقع وإخضاعه لمقتضيات " المنهج الأرسطوي " فالرياضيات ، بما هي علم صوري ، توفر للعقل العلمي نماذج منطقية مجردة يُعيد من خلالها بناء الواقع ، فالرياضيات تمكننا إذن من عقلنة الواقع أي من الارتقاء من واقع عيني وحسي إلى واقع عقلي مجرد ، يُصاغ في لغة صورية تعبّر عن علاقات منطقية . وتأتي الرياضيات إذن هي مجموعة من البنى المنطقية صُفوة عن كل مضمون واقعي مما يسمح لها بأن تقبل مضمون واقعي تتغير بتغير مجالات البحث العلمي ← الرياضيات بهذا المعنى ليست مجرد علم بقدر ماهي شرط علمية لذلك أقر " أوفيست كونت " و " الرياضيات هي الآلة الضرورية لكل علم "

* **البعد الدلالي** :

إذا كان كل نموذج علمي هو نموذج لشيء ما ، أي أنه يُعيد بناء ظاهرة معينة وإلى أي حد يتطابق النموذج مع الشيء المُنمَج ؟ أي إلى أي حد تضمن النمذجة العلمية تحقق فكرة الموضوعية التي تنبني على التسليم بقدرة العقل على إدراك الموضوعات الخارجية ، أي قدرته على إدراك الأشياء كما توجد خارج نواتنا ؟

معالجة المشكل تقضي فهم نوعين من الاستدلالات :

الاستدلالية الوضعية - Le positivisme : تقوم على ربط مفهوم العلم بمفهوم الموضوعية ؛ الاعتقاد في قدرة العقل على إدراك الموضوعات الخارجية كما هي ، والفكر العلمي يجب إذن قدرة العقل على التوافق كلياً مع الواقع

← الاعتقاد في أن مجال العلم هو مجال الحقائق اليقينية ، هذا التهور للعلم يجسد نوعاً من " الوثوقية العلموية "

الاستدلالية البنائية - le constructivisme : هي استدلالية معاصرة إلا أن جذورها تعود إلى

الفلسفة " البنائية " و " العقل لا يرى إلا ما ينجده هو نفسه من خلال مخططاته الخاصة "

علاقة العقل بالطبيعة ليست علاقة انعكاسية أو سلبية بل هي علاقة بنائية ؛ أي علاقة يعيد من خلالها العقل بناء الطبيعة انطلاقاً من مفاهيمه ومخططاته الخاصة

← الاستدلالية البنائية تعتبر إذن أن العقل العلمي ليس مرآة تنكس فيها صورة الواقع ، فهو عقل يُعيد بناء الواقع انطلاقاً من نماذج ، والنموذج العلمي لا ينسخ الواقع بقدر ما يُعيد بناءه انطلاقاً من مقاصد إنسانية ← تشييب فكرة الموضوعية ، أي تجاوز الوثوقية العلموية التي تسلم بقدرة العقل على التوافق مع الواقع



← **الإبستمولوجيا البنائية** : النموذج العلمي يرتبط بالواقع دون أن يكون مجرد نسخ للواقع أو مرآة تعكس الواقع كما هو

الرجوع : **تاريخية الفكر العلمي** : الثورات العلمية تبني على مراجعة العقل العلمي لبراهينه ونماجه وإعادة بناء النماذج تتضمن تنسيبا لمفرد تطابقها الكلي مع الواقع . يقول "فانس باشلار" :
" **الفكر العلمي في حالة زخم مستمر** "

تعدّد النماذج حول نفس الظاهرة : مثال : تعدّد نماذج الذرة : "نموذج ماسل" و "نموذج هور" هذا التعدّد يظهر تعقيد العالم الميكروفيزيائي و محدود قدرة العقل على التقاط إليه
← **النماذج التي تبني حول هذا العالم يتداخل فيها الواقعي بالافتراضي والخيالي مما يظهر حدود تطابقها مع الواقع**

الطابع الاختزالي والتبسيطي للنماذج العلمية : يعتبر "باسل نوفال" أن النموذج العلمي يجب أن **استراتيجيته الإهمال** ، أي أنه عندما يركّز على بعد من أبعاد الواقع ، يهمل باقي الأبعاد أخرى فهو يحدد بناء الواقع بصورة تبسيطيّة ، فمنذجة "الأنزيم" في أسئلة هندسيّة مبسّطة (دوائر ومربعات) لا يُعبر عن التعقيد الواقعي للأنزيم الذي لا يشبه الدائرة ولا المربع .
والعلم بهذا المعنى يقوم على تفسير المرئي المعقّد بالأمرئي البسيط

← **النمذجة العلمية** ، إذن ، من خلال الإبستمولوجيا البنائية تتضمن نوعا من المقاربة "الفينومولوجية" للعلم : العلم هو شكل من أشكال توجه العقل الإنساني إلى العالم (القيميّة) العلم بهذا المعنى هو شكل من أشكال التأويل الإنساني للعالم ، أي أنه يعبر عن علاقة الإنسان بالعالم أكثر مما يعبر عن العالم كما هو خارج نواتنا . فالنماذج العلمية تختار مقاصد إنسانية ، لذلك فهي لا تقول العالم إلا من خلال هذه المقاصد ، لذلك عندما تتغير النماذج تتغير طريقتنا في تأويل العالم

* **البعد التداولي** :

إلى أي حدّ يُمكن في إطار النمذجة العلمية إقامة فصل أو طبيعة بين عقل نظري رهانه الحقيقة وعقل علمي برقماني رهانه النجاعة والتكتم ؟
معالجة الإشكالية يقتهني التمييز بين :

المقاربة الكلاسيكية للعلم : تقوم هذه المقاربة على الفصل بين العلم الذي ينتل في إطار عقل نظري رهانه الحقيقة ، والنقدية التي تنتل في إطار عقل عملي رهانه النجاعة

← هذا الفصل يجعل العلم مجرد محاولة لفهم العالم وتفسيره ، فما يترك الفكر العلمي هو فضول الإنسان أوجيرة العقل تجاه الظواهر الطبيعية ، وتأن العلم تحركه إرادة معرفة خالصة تجعل من الحقيقة غاية



الإبستمولوجيا البروفمانية : إبستمولوجيا تنقلنا من إشكالية الحقيقة إلى إشكالية النجاة ، فما يهمنا في النموذج العلمي ليس مدى صحته أو خطئه أو مدى تطابقه مع الواقع ، بل مدى قدرته على تمكيننا في التحكم في الواقع . لذلك اعتبر « لومواني » أن النموذج العلمي تنقلنا من « براينغ المعرفة » إلى « براينغ المشروع » ، أي من معرفة نُختار في مطلب التّطابق مع الموضوع إلى مشاريع بحث تُوظّف المعرفة لغايات عملية ، أي لاقتراح الحلول الممكنة لحلّ مشكلاتنا العملية

← لم يعد من الممكن في إطار « الإبستمولوجيا البروفمانية » فصل العقل النظري عن العقل البروفماني . فالعقل العلمي لا يبني نماذج لغايات معرفية خالصة ، بل لغايات عملية ، فالمقاصد العملية هي التي تحدّد شروط بناء النموذج

صاير دعم هذه المقاربة البروفمانية

← النموذج العلمي يمكن أن يُجسّد تدخلا بين المعرفي والبروفماني ، فنموذج العمل النووي له مقاصد معرفية ترتبط بتفسير قوانين توريث الخصائص الجينية ، إلا أنه في نفس الوقت وحّد لحلّ مشاكل عملية ، فهو يُستعمل في مجال الهندسة وفي المجال القضائي لحلّ المشكلات المرتبطة بتحديد الهوية الجينية

← يشهد عصرنا الزّاهن ظهور علوم ذات توجه بروفماني خالص . فعلوم الإعلامية والإقترصاد لا تتجّه نحو معرفة الواقع وإدراك حقيقته بل تتجّه نحو نماذج تمكّننا من التحكم في الواقع

حدود النموذج العلمي

*** الحدود الإبستمولوجية**

إذا كانت الحقيقة تتحدّد إنطلاقا من مدى تطابق الفكر مع الواقع ، فهل أنّ التشكيك في تطابق النماذج العلمية مع الواقع يؤدّي بالضرورة إلى التشكيك في إمكانية الحقيقة ، أي إلا الواقع في نوع من الرّيبية؟ معالجة الإشكالية يقضي

التأكيد على الطّابع التاريخي والبنائي للحقيقة : يقول « يول فالري » : « الحقائق ليست كتورا تُكتشف بل

صروفا تُبنى » : يتنهّل هذا الإقرار تجلّوا للتّحديد الأنطولوجي للحقيقة ، فالحقيقة لا توجد خارج العقل

الإنساني ، أي أنّها ليست مخفية في العالم وينحصر دور العقل في مجرد اكتشافها ، فالحقيقة بنائية

وليس إبستمولوجية ، أي أنّها بناء عقلي قابل للمراجعة وإعادة الصياغة

← إعادة النظر في ثنائية « الحقيقة والخطأ » : الخطأ يمكن أن يكون لحظة من لحظات مسيرة العقل

نحو الحقيقة . يقول « فاستن باشلار » : « تاريخ العلم هو تاريخ تصحيح الأخطاء »

← الحقيقة يمكن أن تتحدّد على أنّها خطأ لم يُكتشف بعد

← التشكيك في تطابق النماذج العلمية مع الواقع لا يوقعا ضرورة في الرّيبية بل يرّاهن على تحيّرنا من



الانتقال من إشكالية الحقيقة إلى إشكالية النجاعة ؛ تنزيل النّمدجة العلميّة في إطار إستيمولوجيا برؤمانيّة ينهضُ انتقالاً من إشكالية الحقيقة إلى إشكالية النّجاعة ؛ قيمة النموذج العلميّ لم تعد تتخذ إنطلاقاً من ثنائيّة الحقيقة والخطأ ، بل إنطلاقاً من معيار النّجاعة ، وما يُهمُّنا ليس مدى تطابق النموذج مع الواقع ، بل مدى نجاعته في أسبابنا فترة على التّحكّم في الواقع ، والنموذج العلميّ صكوكهم إنَّ بعائنيّة " أو "قصديّة" برؤمانيّة . هذه العائنيّة هي التي تتحدّد قيمته ، أي أنّ قيمة النموذج ترتبط بمدى قدرته على تحقيق الغاية العمليّة التي من أجلها أنشئ

الانتقال من إشكالية الحقيقة إلى إشكالية المعنى ؛ تنزيل النّمدجة العلميّة في إطار عقاريّة "فيومولوجيّة" لعلاقة الفكر بالواقع ينقلنا من مفهوم التّفكير إلى مفهوم التّأويل و العقل العمليّ لا يتحدّد كتفسير موضوعيّ يتبعي التّطابق مع الواقع ، بل يتحدّد كتوجيه نحو العالم يؤكّده إنطلاقاً من مفاهيم إنسانيّة ، فالعلم من هذا المنظور يتكلّم معنى من تأويلات العالم ، لذلك فهو يتكلّم عن أشكال إضفاء معنى على العالم ، بهذا المعنى تُصبح النّماذج العلميّة مرتبطة بإشكاليّة التّأويل والمعنى أكثر من ارتباطها بإشكاليّة التّفكير والحقيقة

* الحدود الإيتنيّة ؛

إشكاليّة التّفكير بين العقل العمليّ البرؤمانيّ الذي يحدّد النّمدجة العلميّة ، والعقل العمليّ الإيتنيّ الذي يبتسّس على نزعة إنسانيّة تعتبر الإنسان قيمة كلّ القيم وتتعلّق إلى أن تتعلّق معه كغاية لا كوسيلة معالجة الإشكاليّة يقتهني نقد المشروع الحدائقي ، أي المشروع الذي يُراهن على عقلته الوجود

← إمكانية ظهور نوع من المفارقة في سيرورة العقل الكونيّة ؛ إمكانية أن تنهضن سيرورة العقل نوعاً من

اللاعقلانيّة ؛ هذه اللاعقلانيّة يعكس أن تفهم إنطلاقاً من بوجدين ؛

بعد يرتبط بعلاقة الإنسان بالطبيعة ؛ إرادة الحياة أصبحت تتّجه نحو تهديد إمكانية استمراريّة الحياة ، فالأزمات الإيكولوجيّة تُظهر كيف يمكن لفكرة المنفعة أن تُحدث في نفس الوقت هزلاً عالمياً يهدّد استمراريّة الحياة بعد يرتبط بعلاقة الإنسان بالإنسان ؛

• إنشاء علاقة أرائيّة بالإنسان ؛ اختزال وجود البشر في بعد واحد ؛ هو البعد الإنتاجيّ الاستهلاكيّ .

العقل العلميّ أصبح منخرطاً في مشروع العولمة بما هو مشروع تعميم ثقافة استهلاكيّة (ذات توجه ليبرالي)

• العقل العلميّ انخرق من المراهنة على جعل الإنسان "سيّئاً" للطبيعة إلى جعل الإنسان يُمارس

سياسة على الإنسان ، فالعقل العلميّ يُمكن أن يُفقد صفة الحياة فيتورّط في الصّراعات السياسيّة والإيكولوجيّة

مما يحوّل العقل العلميّ إلى أداة لصنع تقنيات العنف والإبادة

• يمكن أن تنهضن سيرورة العقل العلميّ نوعاً من التّفكير بين ما هو ممكن علمياً وما هو مشروع

(légitime) إيتنيّاً ، فالعلم أكسب الإنسان قدرات على الفعل وعلى التّحكّم في العالم . هذه القرارات



ندعونا إلى التساؤل عن حدود توافقها مع مقتضيات العقل التوثيقي الإيتيقي، فماذا نحن عليه هذا العقل الإيتيقي هو اعتبار الإنسان قيمته كل القيم مما يقتضي احترام الإنسانية في نواتنا ونوات الآخرين والتعامل معها "كحياة لا كمجرد وسيلة" على حد تعبير "كانت"

← هذه المفارقات التي يمكن أن نتفحصها صيرورة العقل العلمي تقتضي إعادة التفكير في علاقة مفهوم العلم بمفهوم المسؤولية؛ مسؤولية العلماء لا يجب أن تختزل في البصر البرقعاتي بما هو تحقيق المنفعة وإكساب الإنسان سيادة وتعدا في العالم، بل يجب أن تكون في نفس الوقت مسؤولية إيتيقيّة تستوجب ضرورة إخضاع العلم إلى رقابة القيم في اتجاه تحقيق نوع من الانسجام بين مقاصد العقل العلمي البرقعاتي ورهانات العقل العملي الإيتيقي

